

تمهيد: يؤدي التحديد المنهجي وترتيب تقنيات أية دراسة علمية إلى تدعيم احتمالات الربط والتوثيق بين جوانب الدراسة وتنظيم عملية إنجاز خطوات البحث بصورة تسمح للباحث من التوصل إلى تشخيص دقيق للظاهرة المدروسة، وهو ما يتم إنجازه في العمل الميداني والذي يساعد كذلك على دعم الدراسة النظرية ويثريها ويجسد الأهداف المذكورة سابقا في الإشكالية.

وبما أن البحث الراهن يهدف إلى دراسة معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي الريفي باعتباره نمط المجتمع الغالب في ولاية بسكرة⁽¹⁾، فإن التقصي المباشر لها يتطلب إجراء دراسة ميدانية تعتمد على أسس علمية وموضوعية تستهدف جمع المعلومات والحقائق الموضوعية من الواقع الاجتماعي عن مشكلة البحث والإجابة على التساؤلات التي دارت حولها إشكالية الدراسة، لذلك يتعين علينا القيام بتصميم بناء منهجي دقيق يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الظاهرة المدروسة وخصائصها، حيث يتم وضع خطة الدراسة الميدانية وإجراءاتها والأدوات المستخدمة ومجالاتها وكيفية اختيار العينة وحجمها وخصائصها ثم خطة التحليل الإحصائي.

5-1 الإجراءات المنهجية:

توضح الدراسة الاستراتيجية العامة لهذا البحث على أنه دراسة وصفية للتعرف على معوقات التنمية الاجتماعية، ومن ثم فهي تعتمد بصفة أساسية على المنهج الوصفي لكونه الأنسب لطبيعة الموضوع، وبالتالي يجب الأخذ بأساليب وتقنيات هذا المنهج في كافة الخطوات المنهجية للبحث الميداني.

5-1-1 المنهج المتبع: المنهج هو مجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الباحثين، أي أنه الطريقة التي يستعين بها الباحث في حل مشكلة بحثه، ولا شك أن مثل هذا الطريق أو المنهج يختلف باختلاف مشكلة البحث، ومن العسير المفاضلة بين طريقة وأخرى إلا بعد تحديد كافة الظروف الملائمة لتطبيق كل طريقة منها⁽²⁾.

(1) أنظر إلى عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي في بلديات ولاية بسكرة، وكذلك نسبة الأراضي الفلاحية فيها في الملحق رقم (3)

(2) محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات) الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

أما المنهج الذي اتبعته واعتمدت عليه هذه الدراسة كما سلف الذكر، فهو المنهج الوصفي الذي يعد أسلوباً من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على المعلومات التي تتطلبها الدراسة كخطوة أولى، ثم يتم تحليلها بطريقة موضوعية وما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة كخطوة ثانية، والتي تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة ولا يشترط هذا المنهج وضع فروض أو إجراء تجارب⁽¹⁾. وتحاول هذه الدراسة تحقيق أهدافها والإجابة على التساؤلات التي أثيرت في الإشكالية من خلال المنهج الوصفي، حيث تعتمد الدراسة على وصف واقع التنمية الاجتماعية في المجتمع الريفي وتحليل المعوقات الداخلية والخارجية التي تعترضه، كما تعتمد على الأسلوب الإحصائي وذلك بترجمة المعطيات المتحصل عليها في الميدان إلى أرقام يمكن التعليق عليها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج المرجوة وإمكانية اقتراح الحلول المناسبة لها، وهذا محاولة لتشخيص معوقات التنمية الاجتماعية من خلال دراسة ميدانية على مجتمع محلي بولاية بسكرة، لذلك فإننا نستعين بعدة أساليب وأدوات لتحقيق هذا الهدف نعتمد جميعها على أسلوب الوصف لمجتمع محلي.

5-1-2- أدوات جمع البيانات:

بناء على المنهج المتبع في الدراسة، وفي ضوء متطلبات الدراسة من الناحية الميدانية وأهمية الحصول على البيانات اللازمة استخدمت الباحثة مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، حيث يخضع اختيار الأدوات لطبيعة الظاهرة ونوعية البيانات المراد الحصول عليها، ويتوقف نجاح البحث في تحقيق أهدافه على اختيار الأدوات الملائمة للحصول على البيانات، لذلك تم الاعتماد في هذا البحث على استخدام الأدوات التالية:

أ- **استمارة مقابلة:** من أجل النزول إلى الميدان والحصول على المعلومات والبيانات التي تخص الموضوع حرصت الدراسة على أهمية استخدام هذه الأداة وتطبيقها على عينة الدراسة من أسر المجتمع المحلي، وقد كان من الضروري إتباع أسلوب المقابلة لغايات محددة:

- من خلال معاملات الباحثة مع الكثير من أرباب الأسر في المنطقة، حيث أتاحت لها فرصة العمل في إحدى مكاتب الدراسات الفلاحية، تبين لها أن أغلبهم أميون، وهذا ما

دفعني لإتباع أسلوب المقابلة في مثل هذه الحالة، لأن استمارة الاستبيان لا تلائم وهذه الخاصية لمجتمع البحث.

- الكشف عن حقيقة إحساسهم بالمشكلات الواقعية التي تواجههم، فالسكان المحليون أكثر إدراكا بما يحيط بهم من قصور للتنمية في مجتمعهم المحلي.
وقد تم تحديد أسئلة الاستمارة بصورة تتلاءم مع طبيعة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وكذا نوعية الوقت المتاح لتطبيق الاستمارة والحصول على البيانات اللازمة من المبحوثين، وقد جاءت أغلب الأسئلة لمفتوحة وتصنيفية وقليلاً منها كان مفتوحاً نظراً لأهمية وصلة الأسئلة بالمحاور وطبيعة التساؤلات المطروحة في الإشكالية.
أما البناء الداخلي للاستمارة فيحتوي القضايا الأساسية التي هدفت الدراسة إليها منذ البداية، وهي تشمل:

- بيانات عامة حول الأسرة، وتضمنت: 6 أسئلة (من 1 إلى 6).

- بيانات حول الخدمات الاجتماعية، وتضمنت: 15 سؤالاً (من 7 إلى 21).

- بيانات حول بعض العادات الاجتماعية والاقتصادية، وتضمنت: 15 سؤالاً (من 22

إلى 36).

- بيانات حول المشاركة الشعبية، وتضمنت: 13 سؤالاً (من 37 إلى 47).

كما تمت عملية المراجعة المكتبية لاستمارة البحث ودليل المقابلة بصورة مستمرة خلال عملية جمع البيانات، وطبقت الاستمارة في الفترة ما بين 24 فيفري إلى 28 فيفري 2004، وقد استعنت في تطبيقها بإحدى الزميلات تخرجت من معهد علم الاجتماع ببسكرة، واستمارة المقابلة يكون ملؤها بحضور الباحث ويسجل الأجوبة والملاحظات التي يحتاجها، أما ظروف تطبيقها فقد كانت جيدة، فقد استقبلنا من طرف الأسر بكرم الضيافة المعهود في المناطق الريفية، رغم التخوف في بادئ الأمر للجهل بأمر البحث العلمي والدراسات الميدانية وسرعان ما استجابوا لنا، وقد كان الحوار باللغة العامية وترك الحرية للمبحوثين للإدلاء بآرائهم في أوضاعهم المعيشية في المنطقة والتي أعانتنا في فهم الكثير من القضايا المتعلقة بواقع التنمية الاجتماعية في المنطقة والمعوقات التي تعترضها.

ب- دليل المقابلة: ركزت الباحثة على ضرورة التعرف على آراء العاملين والمسؤولين على التخطيط للبرامج التنموية وتنفيذها من طرف الجماعات المحلية وطرح بعض الأسئلة المتعلقة بسير العملية التنموية وركائزها والعناصر التي تتضمنها، وقد جاء دليل المقابلة

بصورة مفتوحة لتعطي فرصة أكبر للتعبير عن الآراء الرسمية والشخصية في ضوء متطلبات التنمية التي تحتاجها المجتمعات المحلية والأفكار والتصورات العامة حول معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي.

لقد تم استخدام أداة المقابلة في بادئ الأمر فيما يعرف بالمقابلة غير المقننة التي تتسم فيها الباحثة بالمرونة التامة، أي دون إعداد مسبق لها، وهذا في مرحلة البحث الاستطلاعي للوقوف على الآراء التي تقيد في الإعداد لدليل المقابلة، أي الإعداد لمقابلة مقننة تتحدد فيها الأسئلة من قبل بغية التأكد من صحة الحقائق التي يتم جمعها من مختلف المقابلات، وذلك من خلال الاتصال ببعض المسؤولين القائمين على التخطيط للبرامج التنموية وتنفيذها في المجتمع المحلي، وكذلك الأمر مع بعض المسؤولين في مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة باعتبارها فاعل رئيسي في التخطيط للبرامج التنموية المحلية.

ولقد ساعدت مقابلة الباحثة مع المسؤولين في الحصول على العديد من المعلومات بالرغم من أنها استغرقت بعض الوقت والمجهود لما تتطلبه عمليات الإعداد للمقابلات من إجراءات إدارية متعددة.

كما استخدمت المناقشات الحرة التي تعتبر من أهم الوسائل الفعالة في جمع البيانات من المجتمعات البسيطة ذات الطابع التقليدي مع بعض الموظفين في البلدية والولاية وكذلك مع السكان في المنطقتين أثناء تطبيق استمارة المقابلة كما تمت أيضا مقابلات غير رسمية مع المواطنين، حيث وجهت لهم أسئلة تدور حول برامج التنمية المحلية وواقع التنمية الاجتماعية داخل المجتمع المحلي ومختلف الحاجات التي تنقص المواطن والأسباب التي جعلت التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي لا تعرف التطور في الكثير من المجالات الحيوية المتصلة بالمواطن ومن خلال الآراء المتعددة استطعنا أن نتعرف كثيرا على واقع التنمية الاجتماعية والمعوقات التي تعترضها في المجتمع المحلي الريفي

ج- الإحصائيات والسجلات الرسمية: وهي طريقة في البحث يستعين من خلالها الباحث بالبيانات التي توفرها السجلات والإحصاءات التي تصدر عن تعداد السكان والمؤسسات الصحية والتعليمية والاقتصادية والحكومية... الخ، هذه البيانات تسمح بالوقوف على ما توصلت إليه المجتمعات المحلية من تطور في مختلف المجالات وتمنح الباحث

فرصة التعامل مع مادة تم جمعها عن وحدات كبرى في المجتمع مثل القرية والمدينة..⁽¹⁾، فرجعنا إلى الإحصائيات والوثائق الرسمية، أو ما يعرف بالبيانات الجاهزة^(*) وشبه الجاهزة كان نظرا لأهميتها في إثراء الموضوع، حيث استخدمت هذه الأداة في جمع البيانات حول المجتمع المحلي والتنمية المحلية، وقد تحقق ذلك بالإطلاع على مختلف البيانات المتصلة بقطاع التنمية الاجتماعية عبر مختلف مجالاتها الحيوية (صحة، سكن، تعليم...)، وهذا الإطلاع ساعدنا على معرفة جملة من المعطيات التي تتعلق بالعملية التنموية وكيفية القيام بها.

5-1-3- مجالات البحث: يعتبر تحديد مجالات البحث من الأمور الأساسية في البحوث السوسولوجية من حيث الدقة والتركيز في معرفة نتائج المشكلة، ويقسم مجال البحث عادة إلى ثلاث مجالات فرعية:

أ- المجال المكاني أو الجغرافي: ويقصد به المجتمع الأصلي للبحث، وهو المكان أو المنطقة التي يجري فيها البحث، وقد حددت منطقة "عين الناقة" كموقع جغرافي لإجراء الدراسة باعتبارها نموذج وسط للمجتمعات الريفية السائدة في ولاية بسكرة من حيث عدد السكان، حيث نجد أن بلدية عين الناقة تحتل المرتبة 17 من بين 33 بلدية المتواجدة في ولاية بسكرة^(**)، كما أنها تقع في المنطقة الوسطى للولاية والتي هي بين الشرق والغرب، حيث تسمى هذه المنطقة بمنطقة السهول نتيجة طابعها السهلي والمساحة الفلاحية المعتبرة في الولاية (تحتل مساحة تقدر بـ 258.639 هـ وهي تمثل نسبة 28 % من المساحة الفلاحية في الولاية)، والغنية بمياهها الجوفية (سد فم الخرزة) وتربتها الصالحة للعديد من الزراعات⁽²⁾، وكذلك الأمر فإنه بالرغم من الأهمية الفلاحية للبلدية إلا أنها لا تزال تعاني من قصور التنمية الاجتماعية فيها مما قد يتسبب في تعطيل نجاح المشروعات التنموية الفلاحية فيها.

(1) علي عبد الرزاق جليبي، البحث العلمي الاجتماعي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 214-215

(*) هناك عدة مجالات لاستخدامات البيانات الجاهزة، ونجد "دوركاييم" قد استعملها للتحقق من الغرض القائل بالعلاقة بين الانتحار والتكامل الاجتماعي في مؤلفه الكبير "الانتحار"، نفس المرجع، ص 215

(**) أنظر جدول تعداد سكان بلديات ولاية بسكرة في قائمة الملاحق، ملحق رقم (4) و(5)

(2) Ministre délégué au développement rural, Les impacts des programmes d'investissements et de développement, novembre, 2003, p5

إن طبيعة الدراسة وأهدافها ومنهجها فرض علينا اختيار هذا المجال كأحد المجتمعات الريفية المتواجدة عبر الولاية والمتباينة من حيث البرامج التنموية المنجزة فيها والاهتمام بمجتمع محلي على حساب مجتمع محلي آخر، حيث لوحظ أن المناطق الريفية لا تزال مناطق محرومة من فرص التنمية، ومن ناحية أخرى حرصت الدراسة على ضرورة تمثيل العينة لكافة أنواع المجتمعات المحلية في الولاية للتعرف على المشكلات الواقعية التي تواجه ساكنيها.

كذلك فرضت علي سهولة انتقالنا إلى مجتمع الدراسة اختيار المجال المناسب لإجراء البحث وجمع البيانات اللازمة عن مجتمع الدراسة، وانتهى البحث الاستطلاعي لتكون بلدية عين الناقة مجالاً للدراسة.

ب- المجال البشري: وهو يمثل عينة الدراسة، ولقد اعتمدنا في بحثنا هذا على الأسر كوحدة للدراسة والتحليل، ونظراً لأن مشكلة الدراسة تتضمن جوانب متعددة وأبعاداً كثيرة فمن خلال إجراء دراستنا الاستطلاعية تبين لنا أن مجتمع البحث يتضمن مناطق عديدة منها "المقر الرئيسي" في بلدية عين الناقة والتجمع الثانوي "الحراية" ومناطق تشتتت(*)، هذه الأخيرة التي صعب علينا إدخالها ضمن مجتمع الدراسة نظراً لصعوبة الاتصال بالأسر فيها، لذلك اخترنا ليكون مجتمع البحث في نطاق المقر الرئيسي والتجمع الثانوي فقط. ولما كان من الصعوبة دراسة كل أفراد المجتمع الأصلي لجأت الدراسة إلى عينة مأخوذة بطريقة غير عشوائية، وقد اعتمدنا على طريقة "العينة بالحصة" من أرباب الأسر في البلدية والتجمع الثانوي، وذلك بعد الإطلاع على عدد الأسر في البلدية من خلال البيانات الإحصائية، وكانت عملية سحب العينة وتحديدتها كالاتي:

يوجد ببلدية عين الناقة في المقر الرئيسي 311 أسرة، بينما يوجد في التجمع الثانوي 204 أسرة، وذلك حسب التعداد الأخير للسكان (1998)⁽¹⁾. وقد اعتمدنا على هذا الإحصاء لأنه في الإحصائيات التقريبية الجديدة لسنة 2003 لا يوجد إحصاء لعدد الأسر في بلديات الولاية، وقد أخذنا نسبة 20% من كلا المنطقتين، إذ أن العينة بالحصة يتم فيها اختيار العدد المطلوب من كل شريحة بشكل يتلائم وظروف الباحث، بعد ذلك يقوم الباحث باختيار

(*) مناطق التشتت: هي عبارة عن تجمعات سكنية صغيرة وأخرى مبعثرة تكون تابعة للبلدية

(1) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، الدليل السنوي للإحصائيات بسكرة، الجزائر: مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية،

أفراد العينة بشكل غير عشوائي وذلك على من يقابلهم من أفراد ضمن العدد المخصص⁽¹⁾، وكانت عملية تحديد حجم العينة كالتالي:

▪ $311 * 100/20 = 1555$ أسرة، فأخذنا 62 أسرة من المقر الرئيسي للبلدية.

▪ $204 * 100/20 = 1020$ أسرة، فأخذنا 41 أسرة من التجمع الثانوي "الحراية".

لذلك فإن حجم عينة البحث هو $103 = 41 + 62$ أسرة

ج- المجال الزمني: امتد المجال الزمني للدراسة امتدادا يتوافق مع الطبيعة المنهجية

لِلدراسة، وقد استغرق حوالي 12 شهرا مقسمة بين الدراسة النظرية والميدانية، كما تخللتها الدراسة الاستطلاعية، وقد تمت كما يلي:

- تحديد التوجه النظري للبحث في ضوء الدراسة الاستطلاعية التي تشكل رافدا ضروريا في الخطة العلمية للكثير من الدراسات لأنها تمهد السبيل أمام الباحث كي يخطو خطوات وثيقة، وكانت في شهري جوان وسبتمبر لسنة 2003، وكذلك الإلمام بالتراث السوسولوجي وكل ما يخدم الدراسة نظريا في فترة أبريل، ماي 2003، ثم مراجعة الجانب النظري مع الأستاذ المشرف وإثرائه في شهري أكتوبر ونوفمبر، مع العلم أنه تواصلت مراجعته إلى آخر مرحلة من إنهاء البحث.

- إعداد خطة الدراسة الميدانية وتصميم أدوات جمع البيانات في صورتها الأولية و إجراء اختبار قبلي لها بعض أرباب الأسر الذين تم مقابلتهم في مكتب للدراسات والاستشارة الفلاحية في شهر ديسمبر 2003، ثم عرضها على الأستاذ المشرف وأستاذ آخر لإثرائها ولكي يتم صياغتها في صورتها النهائية.

- مرحلة الاتصال الأول بمجتمع البحث و اختيار عينة البحث وجمع البيانات من المبحوثين وإجراء المقابلات مع مختلف المسؤولين والعاملين في الولاية والبلدية، وقد استغرقت شهري جانفي و فيفري 2004.

- في بداية شهر مارس 2004 تم تفريغ البيانات و جدولتها و تحليلها في ضوء تساؤلات الدراسة، ثم أخيرا تأتي مرحلة عرض النتائج في ضوء المعطيات المتحصل عليها من خلال تطبيق الإجراءات المنهجية، حيث تم تحليل البيانات بصورة كمية بالنسبة لاستمارة الاستبيان، أما نتائج دليل المقابلة فقد تم تحليلها بصورة كيفية نظرا لطبيعة البيانات التي تم الحصول عليها، وهذا بطريقة علمية تسمح بالتوصل إلى إجابات عن التساؤلات التي انطلق

منها البحث، وقد تم الاستعانة بمجموعة من الطرق و الأساليب الإحصائية الوصفية في تفرغ بيانات استمارة المقابلة تتماشى و أهداف الدراسة و طبيعتها و تساؤلات التي طرحت في الإشكالية.

- **التكرارات:** تطلق على عدد الحالات في مجموعة أو فئة معينة باعتبارها تكرارات لظهور هذه الحالات أو القيم أو الأفراد داخل هذه العينة⁽¹⁾، ورمزنا لها بالرمز (ك س)، ومجموع التكرارات يرمز له بالرمز (ن س). كما يتم التعبير عنها بالنسبة المئوية (ن %).

- **مقاييس النزعة المركزية:** وهي المقاييس التي توضح نزعة البيانات إلى التجمع أو التركيز حول فئة معينة، و هي عديدة اخترنا منها المتوسط الحسابي⁽²⁾، وهو تقدير ثابت وغير متحيز لمركز التجمع، حيث يشمل القيمة الوسطية لمجموعة من القيم، وهو يتميز بدرجة عالية من الكفاءة لسهولة حسابه وسهولة فهم معناه⁽³⁾، ويرمز له بالرمز (م س)، ويتم حسابه كما يلي: م س = (ك س * س س) / ن

- **مقاييس التشتت:** يقصد بالتشتت التباعد أو الاختلاف بين مفردات المجموعة، و هذا التشتت يكون صغيرا إذا كان الاختلاف بين قيم المفردات قليلا، و يكون التشتت كبيرا إذا كان الاختلاف بين الإجابات كبيرا، وقد اخترنا من مقاييس التشتت الانحراف المعياري، وهو الجذر التربيعي لمتوسط مربعات انحرافات القيم عن متوسطها الحسابي، وهو من أهم مقاييس التشتت وأكثرها شيوعا وأصدقها تمثيلا للمجموعات الإحصائية والعينات المختلفة⁽⁴⁾، ويكون بهذا الشكل.

$$ح س = \sqrt{\text{مج (س س - م س)} / ن}$$

وأخيرا وبعد مرحلة جمع البيانات وتبويبها ثم تحليلها وتفسيرها، تأتي مرحلة استخلاص النتائج والتي من خلالها يتمكن من الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

صعوبات الدراسة:

(1) هالة منصور، محاضرات في علم الإحصاء النفسي والاجتماعي، الإسكندرية: المكتبة الجامعية-الأزريطة-، 2000، ص6

(2) غريب سيد أحمد، الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي (المعالجات الإحصائية)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص95

(3) هالة منصور، مرجع سابق، ص141

(4) نفس المرجع، ص 67

من البديهي أن تعترض أية دراسة ميدانية مجموعة من الصعوبات والتي يعاني منها الباحثين والبحث الاجتماعي عموماً وخاصة في المجتمعات النامية، وتكمن صعوبات هذه الدراسة في ناحيتين:

- تحديد مجال الدراسة ميدانياً، إذ لا توجد معايير تمكنا من اختيار دقيق لمجتمع محلي ريفي في الولاية دون الآخر ويكون ممثلاً لجميع المجتمعات المحلية في الولاية ونموذج للمجتمع الريفي في المجتمع الجزائري ككل.
- الصعوبات الإدارية، إذ يجد الباحث صعوبة في الحصول على الوثائق والسجلات التي تصف واقع البرامج التنموية في المجتمعات المحلية وسيرها قديماً أو حديثاً، (هذا إن وجدت)، ويرجع ذلك لعدم التعاون بين المسؤولين والباحثين، مما يجعله يعتمد فقط على بعض الإحصاءات أو ما يدلي به المسؤولين أو العاملين في الإدارات العمومية.

5-2- عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية:

5-2-1- عرض وتحليل معطيات الإحصاءات والتقارير الرسمية:

تقع بلدية عين الناقة في شرق ولاية بسكرة وتبعد عن مقر الولاية ب 40 كلم^(*)، يمر بها الطريق الوطني رقم 83، يحدها شمالا بلدية مشونش وغربا سيدي عقبة وجنوبا الحوش وشرقا المزيرعة وهي بلدية تابعة لدائرة سيدي عقبة. أنشأت البلدية حسب التقسيم الإداري بموجب قرار 1985/1/1⁽¹⁾، وتتميز في وضعها العمراني بالتباين حيث يوجد بها مساكن تقليدية ريفية وبناءات فوضوية وبعض البناءات الحديثة المتمثلة في السكن الجماعي في مدخل البلدية. تعتمد أساسا في مواردها على عائدات أنبوب الغاز العابر لتراب البلدية أما فيما يخص المداخل فتعتبر البلدية فقيرة حيث أننا نسجل نوعين من المداخل العقارات المنتجة وعائدات مياه الشرب.

توزيع السكان: يقدر سكان بلدية عين الناقة حوالي 11106 نسمة^(**)، حيث يقدر عدد الذكور ب 5685 وعدد الإناث ب 5221، وهذا العدد موزع حسب المناطق والتشتت حيث يتواجد بمقر البلدية 2354 نسمة، وفي المناطق الثانوية 2275 نسمة، أما مناطق التشتت والرحل ففيها 6477 نسمة، هؤلاء السكان متواجدون في مساحة تقدر ب 507,80 كلم²، أي بكثافة سكانية تقدر ب 21,8 %، ويشكل بذلك مجموع سكان البلدية 1,65 % من مجموع سكان الولاية البالغ عددهم 671.932 نسمة، أما عدد الأسر فيقدر ب 1469 أسرة، أي بنسبة من مجموع أسر ولاية بسكرة.

أما بالنسبة للحركة الطبيعية للسكان، فقدّر عدد الولادات الحية 25^(***)، أي بنسبة 2,28 %، منها المسجلة 16، أما عدد الوفيات فقدّر ب 16 حالة، أي بنسبة 1,46 % . في حين لم يسجل أي وفاة للأطفال أقل من سنة، ويقدر الفائض الطبيعي 9 والزيادة الطبيعية 0,82 %.

توزيع السكان المشغولين: يقدر عدد عمال بلدية عين الناقة ب 1719 عاملا، منهم 1435 في الفلاحة، أي بنسبة 83,47 % ، في حين يوجد 77 عاملا بالتجارة و 26 عاملا بالنقل العمومي و 181 عاملا بالقطاع العمومي.

(*) أنظر الخريطة المرفقة ضمن الملحق رقم (3)

(1) Dridi logbi, **projet de programme de vulgarisation agricole**, rapport de fin de stage en vu de l'obtention du diplôme de conseille agricole, Algérie; centre de formation e de la vulgarisation agricole Ouargla

(**) حسب تقديرات 2003، المصدر ولاية بسكرة، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

(***) الولادات مسجلة تبعا لمكان الإزدياد وليس البلدية الأم.

مجال الفلاحة: بلدية عين الناقة معروفة بطابعها الفلاحي، وهي الآن تعرف قفزة معتبرة خاصة بعد ظهور برنامج الدعم الفلاحي، حيث تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية ب 50800 هـ والمساحة المسقية ب 5416.12 هـ والمساحة البور الرعوية 25308 هـ، أما المساحة المنتجة فهي 16979.41 هـ والمساحة غير المنتجة 1740 هـ، في حين نجد الغابات تحتل مساحة تقدر ب 380 هـ، وقد قدر عدد إجمالي الفلاحين 2286، أما عدد الفلاحين أمر واقع 784(*) منهم المملكين 343 فلاح، أما عدد الموالين فقد ب 120 موال بحوالي 7000 رأس من الأغنام والماعز، في حين قدر عدد البيوت البلاستيكية ب 6000 بيت، مع العلم أن أرض البلدية صالحة لكل أنواع المزروعات وذلك نتيجة التجارب العديدة التي قام بها الفلاحين إلا أن المجال الفلاحي يعاني من عدة مشاكل وأهمها الكهرباء الفلاحية التي لم تصل إلى مراكز فلاحية بها نشاط فلاحي معتبر بالرغم من أن الفلاحون مستعدون للمساهمة ماديا في هذا الشأن، كذلك انعدام الطرق الفلاحية في عدة مناطق تسببت في صعوبات كثيرة للفلاحين في إيصال منتجاتهم إلى السوق خاصة عند هطول الأمطار.

تمتاز بلدية عين الناقة بثروة هائلة من النخيل المنتج القديم تقدر ب 30000 نخلة، إلا أن هذه الثروة تعرف حالة انقراض مستمر بسبب نقص مياه الري علما أن الموجود منها غير كاف بسبب تباعد الغابات، أما مجموع النخيل في البلدية قدر ب 68575 نخلة منها المنتجة 29000 نخلة، والإنتاج يقدر ب 16304 قنطار.

وباعتبار البلدية فلاحية بالدرجة الأولى لهذا يستوجب الحد الأقصى من المياه، حيث أن التربة رملية طينية تحتاج إلى الكثير من الماء. أما مواردها المائية تتمثل خاصة في الأنقاب، منها ما هو مخصص للشرب ومنها ما هو مخصص للسقي ومنها ما هو مخصص للوظيفتين معا أي للسقي والشرب معا، حيث يوجد بالتجمع المركزي منقبين للشرب (حصب الجير وفيض السلة) وثلاث مناقب للشرب والسقي، وفي التجمع الثانوي الحراية (منقب للشرب وآخر للسقي)، وباقي مناطق التشتت يوجد بها مناقب مختلطة. يوجد بالبلدية بئر إرتوازي وحيد أنجز سنة 1988 بصبيب 3/60م/سا، وفي المدة الأخيرة لوحظ به ضعف مما أدى إلى اختلاط الماء بالرمل وأصبح لا يلبي احتياجات المواطنين نتيجة التوسع

(*) عدد الفلاحين أمر واقع، أي الفلاحين حسب قانون الاستصلاح 18-38 رئيس مصلحة الفلاحة لبلدية عين الناقة

السكاني المستمر، أما مناطق التشتت فتتعدم بها شبكة المياه بسبب تباعد السكنات وتعتمد على الآبار المحفورة من طرف الأهالي⁽¹⁾.

مجال السكن: تعرف البلدية أزمة حادة في مجال السكن، والسبب يعود إلى قلة الحصص السكنية المتحصل عليها، مع العلم أن طلبات المواطنين المحتاجين كثيرة والحصص الممنوحة لا تفي حاجيات البلدية، فعلى سبيل المثال بحوزة البلدية 20 سكنا للتوزيع في حين قدم 400 ملف لطلب السكن، مع العلم أن البلدية قد استفادت في السنوات الماضية ب 80 سكن اجتماعي و 50 سكن تطوري و 45 سكن ريفي جديد و 65 سكن ريفي توسعي، أما بالنسبة للسكن التساهمي فمعظم السكان لا يقبلون هذا النوع نتيجة أنهم بطالين أو أن دخل الفلاح بطبيعته غير قار، كما أن الفلاحون يرغبون في بناء مساكن في أماكن عملهم الفلاحي، مع العلم أن معظم السكنات غير لائقة وأخرى متدهورة.

ويبقى قطاع السكن يعاني كثيرا، حيث أن القطاع الخاص في هذا المجال يعتبر معدوما، وهذا لعدم قدرة المواطنين على البناء أو الاتجاه إلى المدن لنقص المرافق الاجتماعية وضروريات الحياة في البلدية بالرغم من استعداد المواطنين لشراء الأراضي، ورغم ذلك فليس هناك إقبال على البناء.

كما يوجد إلى يومنا هذا بعض العائلات تفتقر إلى الكهرباء وتقدر بحوالي 30 عائلة موزعة على ثلاث مناطق داخل المحيط العمراني وهي: حي الخضرة الجنوبية وحي الشهيد غرابة بوزيد وحي سيدي قايدي. كما يوجد من يستفيد بالكهرباء بطريقة عشوائية وقد يشكل ذلك خطرا على حياتهم، وكذلك تتعدم الإنارة العمومية في بعض الأحياء خاصة حي 60 مسكن الجديد، وقدرت نسبة التموين بالكهرباء 70,53 %.

أما تعبيد الطرقات داخل الأحياء فقد مست حيا واحدا، في حين نجد الطريق الوطني قد سبب أخطارا كبيرة على حياة المواطنين نتيجة علوه والتلف الذي لحق به، لذلك استفادت البلدية من مشروع دراسة لهذا الطريق في إطار البرنامج البلدي للتنمية والأشغال متقدمة في هذا الشأن⁽²⁾.

(1) بلدية عين الناقة (ولاية بسكرة)، "تقرير الوضعية الفلاحية لبلدية عين الناقة، 1998 وتقديرات 2003"

(2) بلدية عين الناقة (ولاية بسكرة)، "التقرير الشامل لمختلف القطاعات لبلدية عين الناقة"

المجال الصحي: يوجد بالبلدية مركز صحي واحد محدود النشاط ويتمثل في علاجات عامة وجراحة أسنان بطبيب واحد وحماية الأمومة والطفولة، به اثنان أطباء عامين أما الأعوان الشبه طبيون فيوجد 11 عاملا، و هذا المركز الصحي يفتقر إلى التجهيزات الطبية و كذا عدم وجود أطباء مناوبين خاصة أثناء الليل.

ويوجد في المنطقة صيدلية واحدة، ونظرا لغياب الأطباء المتخصصين يلجأ السكان إلى الأخصائيين عبر الولاية، كما توجد بالبلدية قاعات علاج موجودة بالتجمع الثانوي ومناطق التشتت، و هي على النحو التالي:

- قاعة العلاج بالحراية: يوجد بها 02 ممرضين:

- قاعة العلاج الذيبية: يوجد بها 01 ممرض.

- قاعتي العلاج بلمنيصف والمنصورية توجدان في حالة غلق نهائيا، وبما أن الكثافة السكانية في تزايد ولكون المركز الصحي يتوسط البلدية ويقصده المواطنين من كل الجهات لذلك يتطلب ترقية هذا المركز إلى مجمع صحي، حيث توجد به عدة منشآت بقيت على حالها وخاصة جناح الولادة⁽¹⁾، إذ ليس من المعقول أن يكون هناك مجمع صحي واحد لـ 48000 ساكن المتواجد بدائرة سيدي عقبة ويكون في مستوى الخدمات للمواطنين.

التربية والتعليم: يوجد بالبلدية 6 مدارس ابتدائية منها مدرستين بمقر البلدية وأربعة في المناطق التابعة لها وإكالمية واحدة، وقد بلغ عدد التلاميذ المتمدرسين حوالي 1700 تلميذ، إلا أن هذه المدارس تعاني من الإكتضاض الذي يبلغ في بعض المواسم الدراسية من 45 إلى 50 تلميذ في القسم، بالإضافة إلى قدم الأثاث المدرسي وانعدام وسائل التدفئة، كما أن مدرستي لمنيصف (منطقة تشتت) بها عدد قليل من التلاميذ مما ينتج عنه نظام تعدد المستويات في القسم الواحد، وهذا يسبب في ضعف المستوى الدراسي وإعطاء نتائج سلبية، أما الإكالمية الوحيدة التي توجد بمقر البلدية فيتمدرس بها حوالي 300 تلميذ يأتي أغلبهم من مناطق بعيدة، ويعانون من مشكل التنقل والإطعام.التقرير

يقدر عدد تلاميذ الطور الأول والثاني 1437 وعدد الأقسام 35 قسم أي أن معدل شغل الحجرة 41 تلميذا، وقد بلغ عدد التلاميذ في السادسة أساسي 221 تلميذا انتقل منهم إلى السنة السابعة 88 تلميذا، في حين بلغ عدد المتسربين 8 تلاميذ، أما الطور الثاني فقد بلغ عدد التلاميذ 343 تلميذ وعدد الحجرات 10، أي معدل شغل الحجرة 34 تلميذ يوظفهم 17

(1) بلدية عين الناقة (ولاية بسكرة)، "تقرير حول الوضعية الصحية في البلدية"

أستاذًا، عدد المنقلين إلى الثانوي 342 تلميذ في الطور الثالث، وقد قدرت نسبة التسرب 9,51 % ، مع العلم أن السكان في سن الدراسة 6-12 سنة بلغ عددهم 2397، في حين بلغت نسبة المتدرسين في الطور 1 و 2 (59,35 %)، وقد قدر السكان في سن الدراسة ما بين 13 - 15 سنة (873)، أما المتدرسين في الطور الثالث فهم بنسبة 9,29 %، هذا مع العلم أن نسبة التمدرس في الولاية في الطور الأول والثاني بلغت 89,09 % ونسبة التمدرس في الطور الثالث بلغت 87,05 % ، أما فيما يخص التعليم الثانوي والتقني فهو متوفر في دائرة سيدي عقبة.

ونتيجة التسرب المدرسي والبطالة السائدة في المنطقة يوجد عدد كثير من الشباب له رغبة في التكوين والحصول على شهادات تأهيلية تمكنه من كسب رزقه، وهذا لا يتأتى إلا بفرع أو ملحق للتكوين المهني، مع العلم أن البلدية مستعدة لتوفير المقر والمساهمة في بعض التجهيزات.

يوجد بمقر البلدية مسجد واحد بجدران هشة وسقف تقليدي، وهو قديم النشأة أعيد بناء جزء منه في السنوات الماضية والجزء الآخر مازال يعاني، كما يوجد مسجد آخر بالتجمع الثانوي الحراية مع الغياب التام للمدارس القرآنية، كما توجد مقبرة وهي عبارة عن مكان مرتفع غير صالح تماما وهو الآن في حيز الترميم من طرف البلدية التي خصصت لها جزء من ميزانيتها.

الحماية الاجتماعية: نظرا لكثرة المنخرطين بمركز الدفع للضمان الاجتماعي لسيدي عقبة من بلدية عين الناقة والذي يبلغ عددهم 2000 منخرط ومعظمهم كبار السن يتوجهون إلى مقر الدائرة لسحب تعويضاتهم، ولتجنيبهم هذه المتاعب يستلزم فتح فرع للدفع على مستوى تراب البلدية، والمقر متوفر. أما المعوقين فهناك 32 ذو إعاقة حركية و 32 إعاقة ذهنية و 6 إعاقة سمعية و 3 بصريا و 21 متعددي الإعاقة و 171 مسنين و 17 ذوي أمراض مزمنة.

مجال الاتصال: رغم كثافة السكان ورغم وجود عدة مؤسسات في حاجة إلى الهاتف الذي أصبح ضرورة ملحة للاتصال، فإن البلدية ما زالت تفتقر لهذه الوسيلة الضرورية إلا أنها استفادت مؤخرا، وهذا فقط في سنة 2003 - علما أن البلدية ساهمت بقسط كبير في الأشغال - إلا أن هذه الأشغال متوقفة الآن ويجهل الأسباب، كما أن الخطط التي قامت بها مديرية البريد والمواصلات غير كافية ولا تغطي عدد كبير من المواطنين.

أما فيما يخص المواصلات، فكون البلدية يعبرها طريق وطني فإن وسائل النقل تعتبر نسبيا متوفرة إلا أنه هناك ضرورة لتوفير النقل المدرسي.

المجال الثقافي: يوجد بالبلدية مركز ثقافي و 2 قاعات للرياضة والتربية البدنية واحدة منها بالتجمع الثانوي ولا وجود لجمعيات رياضية⁽¹⁾.

5-2-2- عرض بيانات المقابلة:

البرامج أو المشاريع التنموية تكون ممولة من طرف الدولة، فهناك مشاريع مركزية^(*) وأخرى محلية من حيث التسيير ومركزية من حيث الغلاف المالي الذي يخصص للولاية بكافة مجتمعاتها المحلية (تكون الأغلفة على مستوى مركزي وتسير على مستوى محلي)،

(1) التقرير الشامل لمختلف القطاعات لبلدية عين الناقة، مرجع سابق

(*) مشاريع مركزية مثل السدود، المصانع الطاقوية، المطارات، طرق مزدوجة، السكة الحديدية... الخ

ومشاريع قطاعية حسب كل قطاع (قطاع الصحة، قطاع التعليم، قطاع السكن،...)، تسييرها المديرية المعنية وتشرف عليها مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بمقر الولاية.

ثم يأتي المخطط البلدي للتنمية المحلية، ويكون على مستوى محلي بغلاف مالي يقرر من طرف مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية التي تقسم المشاريع حسب البلديات وحسب الأولويات والاحتياجات التي تقترحها البلديات لفائدتها وحسب حجم الميزانية الولائية، وكذلك هناك ميزانية خاصة بالبلدية (***) ملزمة باقتطاع 10 % أو أكثر⁽¹⁾ (حسب حجم ميزانية البلدية) من مواردها لنفقات التجهيز والاستثمار، في حين تخصص 90 % للتسيير، مع أنه هناك أعباء إضافية للبلدية مثل صيانة وتجهيز قاعات العلاج، عمال المدارس الابتدائية...⁽²⁾. إن المشاريع التي تقوم بها البلدية من ميزانيتها الخاصة تكون مشاريع صغيرة وضيقة النطاق مثل تهيئة المدارس الابتدائية، المساجد، المقابر⁽³⁾.

تقترح المشاريع من طرف المجلس الشعبي البلدي وبمشاركة المصالح التقنية للدائرة، وهذه الأخيرة هي مصلحة متابعة ومراقبة للجماعات المحلية بين الولاية والبلدية، حيث يتم اقتراح المشاريع في البلدية من طرف رئيس البلدية في نهاية كل سنة ويتم اقتراح احتياجات البلدية وإعداد بطاقة تقنية لكل مشروع تنموي تتطلبه البلدية وذلك على أساس تقارير أو دراسة جدوى ونسبة الكثافة والمناطق المحرومة. كل اقتراح له بطاقة تقنية للمشروع المقترح ينجزها التقنيون أو مكاتب الدراسات^(*). أما فيما يخص نوعية المشاريع الحالية فهي المؤسسات التعليمية، الصحية، السكن، الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب، الطرق (التهيئة العمرانية)، المراكز الثقافية⁽⁴⁾.

(**) ميزانية البلدية: هي جدول التقديرات الخاصة بإيراداتها ونفقاتها السنوية وتشكل كذلك أمرا بالإذن والإدارة يمكن البلدية من حسن سير المصالح العمومية. تتكون من الإيرادات الجبائية (الرسم على التطهير، الرسم على العقار، المنازل، المحلات البلدية التي تقوم بكرائها، الرسم على النشاط المهني، المحلات التجارية، المصانع، إيرادات أملاك البلدية مثل (حقوق أماكن التوقف)، إيجار السوق، ...، موارد الأملاك ونتاج الاستغلال مثل المياه، أراضي البلدية التي يتم شراؤها، وكذلك الإيرادات الضريبية وهي أهم شيء تعتمد عليه البلدية.

(1) الجريدة الرسمية: نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات للتجهيز والاستثمار، قرار وزاري مشترك مؤرخ في: 2001/12/24، العدد 7، جانفي 2002

(2) مقابلة مع رئيس مكتب الميزانيات والأملاك البلدية، ولاية بسكرة، يوم 2003/06/10

(3) مقابلة مع رئيس قسم المحاسبة لبلدية سيدي عقبة، 2004/01/21

(*) قبل إعداد البطاقة التقنية هناك دراسة اقتصادية واجتماعية للمشروع.

(4) مقابلة مع مدير الإدارة المحلية لولاية بسكرة، يوم 2004/02/07

أما تمويل المشاريع فيكون من طرف الولاية، من طرف البلدية، صندوق الأموال المشتركة (مابين الجماعات المحلية) Fccl، البناءات المدرسية، إعانة الولاية والتي تتحصل عليها من باقي الأموال المخصصة للبرامج التنموية (**)، برنامج السكن الريفي، صندوق تنمية الجنوب، ويتحدد مبلغ المشاريع بالمناقصات⁽¹⁾. وتأتي هذه العملية كل عام، حيث يعطى غلاف مالي من وزارة المالية إلى السيد الوالي يحدد فيه الشريحة السنوية لحصر اقتراحات البلديات والتركيز على الحاجات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب، قنوات التطهير، الطرقات، المرافق العامة التي تمس المواطن مباشرة (قاعات علاج وكالات بريدية...)، تأتي في وقت محدد من السنة ويعقد اجتماع برئاسة الوالي والمصالح التقنية (المجلس التنفيذي) تحدد للبلديات قيمة الاستفادة تبعث مراسلة بالمشاريع المقبولة ويقومون بإعداد مناقصات في جريدتين يوميتين ويبعث للمديرية ملف تقني للعملية (المشروع) مستوفي جميع الشروط ويقبل أقل عرض تقدمه مؤسسة إنجاز تحمل شهادة الكفاءة⁽²⁾.

وهناك نوع آخر للعملية التنموية في المجتمعات المحلية له الأهمية القصوى في إحداث التنمية الاجتماعية فيها، بل يعتبر أهم نوع وهي المشاريع القطاعية والتي يكون الإعداد لها ليس من طرف البلدية بل من طرف المديرية المعنية التي تمس جميع القطاعات، مثل الطاقة، المناجم، الفلاحة، الطرقات الخدمات، السياحة، الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية السكن، الشؤون الدينية... الخ، حيث يقوم بها مديرين تنفيذيين وبتسيير من الوالي (*).

في كل عام يحضر مخطط سنوي فيه ثلاث جوانب: معطيات حول المشاريع التي تم إنجازها أو التي هي في طور الإنجاز في السنة السابقة، والوقوف على التطورات الآتية، ثم الإعداد للمشاريع التي ستجز في السنة الموالية. وكل قطاع على مستوى الولاية له احتياجاته عبر مختلف بلديات الولاية وتمنح الولاية المشاريع القطاعية حسب الأولويات والاحتياجات والغلاف المالي المخصص للمشاريع القطاعية. كل ولاية تقوم بالمشاريع

(**) أحيانا يعطى للبلديات مشاريع معينة وتقدر قيمة ذلك المشروع، ونتيجة لبعض العراقيل أو سوء تقدير المشروع فإن المشروع يصل إلى مستوى معين ويتوقف، ويبقى مبلغ مالي لا يفي بإكماله فيعيد المبلغ للولاية التي تعيد تقدير ما تبقى من المشروع في برامج لاحقة، وتجمع المبالغ المتبقية وتقدم كإعانات للبلديات التي تحتاج إلى دعم في بعض المشاريع في تلك

السنة، مقابلة مع رئيس قسم المحاسبة والحركة الاقتصادية، يوم 2004/02/11

(1) مقابلة مع الأمين العام لبلدية عين الناقة، يوم 2004/02/12

(2) مقابلة مع رئيس مكتب التنمية المحلية (تنمية البلديات) يوم 2004/02/08

القطاعية الخاصة بها، حيث تبعت بالاقتراحات إلى وزارة المالية (وهو ما يسمى التخطيط العمودي)، أما (التخطيط الأفقي) فكل وزير يقوم بإعداد البرامج التنموية مع القطاع الخاص به. وحسب الميزانية التي يخصصها رئيس الدولة كل سنة تلغى بعض المشاريع وتقبل البعض الآخر الأشد ضرورة وحسب ظروف المجتمع السائدة.

وبعد الموافقة المبدئية للمشاريع، يتجمع ممثلي جميع الولايات ويتم إعداد مشروع ميزانية الدولة للتجهيز، يقدم لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ثم المجلس الشعبي الوطني ويصادق عليه رئيس الدولة. وبعد ذلك توزع المشاريع حسب الولايات، والولاية تقسم المشاريع حسب القطاعات ثم تعاد نفس العملية الإعداد والتنفيذ للمشاريع التي تقوم بها البلديات (1)، حيث تحضر بطاقة تقنية للمشروع (عدد السكان المعنيين، المنازل المستفيدة من المشروع) بحيث لا تتجاوز الغلاف المحدد ثم تتجز مقرر التسجيل ورقم العملية واسم المشروع الحقيقي ويحدد ترخيص للمشروع وكلفته الحقيقية، تبعت المقررة إلى المصالح التقنية والمالية (مدير الضرائب والمراقب المالي) وبعد انطلاق المشروع يقدم المقاولون وضعية الأشغال (سواء بالمرحلة أو عند الانتهاء) ثم تعطى الاعتمادات المالية حسب وضعية الأشغال (2).

هذا بالنسبة لكيفية الإعداد والتنفيذ للبرامج التنموية في المجتمعات المحلية، إلا أن هذه العملية تواجه أحيانا بعض العراقيل مثل الغلاف المالي في حد ذاته، الذي لا يفي بإنجاز معظم المشاريع الضرورية وقد علل المسؤولون ذلك بالظروف المالية للدولة، وكذلك المجتمعات المحلية لا تعتمد على مواردها الخاصة نتيجة نقص أو سوء استغلال تلك الموارد، فهي تعتمد دائما على التمويل المركزي. كما أن المشاريع لا يستفيد منها كافة المناطق على السواء فقد يتدخل عامل الصلات الشخصية في الحصول على بعض المشاريع لمناطق معينة على حساب الأخرى. كذلك فالأمور التقنية الخاصة بالمشاريع فيما يخص عملية الإعداد والتنفيذ، فقد يحدث فيها التقصير والإهمال وسوء تقدير الظروف المحيطة بالمشاريع (الظروف الاجتماعية خاصة). كما أن هناك نقص في مؤسسات الإنجاز المتخصصة مما يحول دون اقتراح مشاريع معينة. بالإضافة أنه مازال الطابع العشائري له دور في الحصول على المشاريع وأيضا الصلات الشخصية للقائد.

(1) مقابلة مع رئيس مكتب البرامج القطاعية لولاية بسكرة، يوم 2004/02/08

(2) مقابلة مع رئيس مكتب التنمية المحلية (تنمية البلديات) يوم 2004/02/08

5-2-3- تحليل معطيات استمارة المقابلة:

- وصف خصائص العينة: تلعب خصائص العينة دورا هاما وأساسيا في تحديد ماهية المشكلة وتشخيص واقعها والإجابة على تساؤلاتها، لذلك فقد حاولت الدراسة معرفة الخصائص التالية: الجنس، المستوى التعليمي، قيمة الدخل، مستوى المعيشة.

جدول رقم (1): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس (س1):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
40,77 %	42	ذكر
59,22 %	61	أنثى
99,99 %	103	المجموع

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أفراد العينة في البلدية هم في معظمهم من الإناث ويمثلون نسبة 59,22% من مجموع أفراد العينة، في حين نجد الذكور يمثلون نسبة 40,77% وهذا راجع إلى كون الآباء أو القائمين على الأسر لا نجدهم في بيوتهم نظراً لظروف العمل التي تجعلهم يتغيّبون طوال الوقت. ومع هذا فنسبة الذكور هي أيضاً معتبرة لأن تطبيق استمارة المقابلة لم تتم فقط بالذهاب إلى أماكن إقامة الأسر بل حتى في أماكن عملهم، وتمت أيضاً في مقر البلدية (المقر الإداري)، حيث أنه مجال حيوي لتوافد المواطنين وقضاء مصالحهم.

جدول رقم (2) يبين مستوى التعليم لأفراد العينة (س2):

النسبة المئوية (ن %)	الأمهات التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	الآباء التكرار (ك س)	المستوى التعليمي
71,84 %	74	56,31	58	أمي
3,88 %	04	09,70	10	يقرأ ويكتب
12,62 %	13	15,53	16	ابتدائي
05,82 %	06	07,76	08	متوسط
05,82 %	06	10,67	11	ثانوي
00 %	00	00	00	جامعي
99,98 %	103	99,99 %	103	المجموع

يبين التحليل الإحصائي الوارد في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من أفراد العينة أميون بنسبة 56,31% لدى الذكور ونسبة 71,84% لدى الإناث، بينما هو واضح أن باقي الاختيارات أخذت نسب ضعيفة تتراوح بين (0 و 15,53%)، في حين نجد انعدام المستوى الجامعي لدى أفراد العينة، وهذا يبرز تدني المستويات التعليمية خاصة في الوسط الريفي وقلّة الاهتمام بالجانب التعليمي الذي يعد عاملاً أساسياً في النهوض بالتنمية الاجتماعية، كما تعتبر الأمية من أكبر عوائق التنمية وإحدى المشكلات الخطيرة في عالمنا المعاصر التي تعيق الجهود التنموية وبرامجها وتمثل في آن واحد سبباً ونتيجة للتخلف الحضاري، حيث ترتفع الأمية بوجه عام في العالم العربي (الجزائر جزء منه بكافة مجتمعاتها المحلية)، مما يجعل منها مشكلة مؤثرة في بنيته سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ومعوقاً لتطوره الحضاري الذي يطمح له، فالأمية تعزل الأمي على المشاركة الإيجابية في كل نواحي الحياة الاجتماعية ويهبط وعيه السياسي ويقل إنتاجه الاقتصادي والاجتماعي.

ومع هذا فالجهود لمحو الأمية لم تقض عليها مثل ما هو الحال في الدول المتقدمة، ولقد ألفت العديد من الدراسات الضوء على المشكلات التي تواجه محو الأمية مثل تمويل هذه البرامج وضعف المؤسسات المسؤولة عنها، بالإضافة إلى عوامل إنسانية كالعادات والتقاليد وعدم الاكتراث والانشغال في هموم الحياة.

ولما كانت التنمية الاجتماعية هدفها الإنسان وفي نفس الوقت هو وسيلتها أيضاً فإنها تحتاج إلى كوادر بشرية مدربة ومتعلمة وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن الأمي لا يعرف حقوقه وواجباته تجاه مجتمعه وتضعف مشاركته اجتماعياً وسياسياً من أجل تنمية مجتمعه بل أنه سهل الانتقياد (1).

جدول رقم (3) يبين دخل أسر العينة (س3 وس4):

التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
---------------	-------------------------	------------------------	--------------------------

(1) محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص

0,13	2,04	% 31,06	32	أقل من 8000 دج (3)
		% 42,71	44	من 8000 إلى 20.000 دج (2)
		% 26,21	27	أكبر من 20.000 دج (1)
		% 99,98	103	المجموع

توضح البيانات الرقمية في الجدول أعلاه أن أسر العينة ذوي دخل متوسط، حيث نجد أن أكبر نسبة من الأسر يتراوح دخلها ما بين (8000 دج و 20.000 دج)، منهم من يملكون أرضا فلاحية يعتمدون عليها في أمور معيشتهم وتحقق لهم بعض العائد الذي يساعدهم على تحقيق مستوى متوسط للمعيشة، ومنهم من يعمل في التجارة، والبعض الآخر في الوظيف العمومي. كما نجد أيضا أن نسبة الذين يقل دخلهم عن (8000 دج) يشكلون نسبة معتبرة تقدر ب 32 % وهم ممن لا يملكون أرضا فلاحية ويعملون كأجراء لدى غيرهم من الفلاحين، كما أن عملهم ليس دائما ولكن بحسب الطلب على العمل الذي يفرض نفسه من حين لآخر، كما يوجد من بين هؤلاء ضعيفي الدخل ممن يعملون في إطار الشبكة الاجتماعية والذين لا يزيد دخلهم عن 3000 دج. بينما نجد أن أقل نسبة تمثل الأسر ذات الدخل المعتبر وأحيانا المرتفع، وأصحابهم من ذوي الأملاك الكبيرة والبعض الآخر يأخذون التقاعد عن عملهم بالخارج (فرنسا في أغلب الأحيان)، والبعض الآخر يأخذون منحة الشهيد أو المجاهدين.

جدول رقم (4) يبين عدد أفراد أسر العينة (س5):

متوسط أفراد الأسر	ك س * م س	مركز الفئة م س	النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
6,54	101,94	3	% 33,98	35	[5,1]
	400,42	7,5	% 53,39	55	[10,5]
	121,25	12,5	% 09,70	10	[15,10]
	50,92	17,5	% 02,91	03	[20,15]
	645,73		% 99,98	103	المجموع

يلاحظ من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة لأفراد أسر العينة تتمركز في الفئة [5، 10] بنسبة 53,39 % ، أي أن عدد أفراد أسر العينة يتراوح ما بين 5 أفراد إلى 10 أفراد، وهذا ما يؤكد متوسط أعداد أفراد أسر العينة الذي بلغ 6,54، أي حوالي 7 أفراد في الأسرة. يلاحظ أيضا أن هناك نسبة معتبرة من الأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين 1 إلى 5 أفراد، وهي تمثل نسبة 33,98 % ، كما نجد نسبة لا يستهان بها من الأسر تقدر ب 09,70 % التي يتراوح عدد أبناء الأسرة فيها ما بين 10 و 15 فردا، هذه النسبة التي تعكس جانبا يتميز به السكان ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع القروي والقيم المرتبطة بالإنجاب كرمز للتفاخر والعزوة.

والجدير بالملاحظة أننا وجدنا أن هناك ثلاث أسر يتراوح أعداد أفرادها ما بين 15 إلى عشرون فردا، أي بنسبة 02,91 %، وإن كانت نسبة ضعيفة إلا أن لها دلالة سوسيولوجية تعكس التمسك بعبادات وتقاليد قديمة قد لا تعين على تحقيق المستوى المعيشي المطلوب الذي يدفع بالأفراد إلى الإنجاز والإبداع.

جدول رقم (5) مدى كفاية الحاجات الأساسية للأسرة (س6):

التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
22	21,35	1,98	0,13
57	55,33		
24	23,30		
103	99,98 %		

من خلال إجابات أرباب الأسر عن مدى كفاية الحاجات الأساسية للأسرة بين الجدول أعلاه أن 55,33 % من الأسر تعيش متوسطة الحال وهو يعكس مقدار الدخل الذي تتحصل عليه أسر العينة والذي تبين في الجدول رقم (3). وبأخذ المتوسط الحسابي قيمة 1,98 أي أن متوسط إجابات المبحوثين يتمركز عند الدرجة (2)، وهو بذلك يؤكد توسط

الحالة المعيشية لدى أسر العينة في المجتمع المحلي الريفي والدليل على ذلك أن الانحراف المعياري يعبر عن تشتت ضعيف لإجابات المبحوثين حول المتوسط بقيمة 0,13. في حين يعيش 23,30 % الفقر الذي يعد من أكبر عوائق التنمية الاجتماعية. أما النسبة 21,35 % فهي تمثل الأسر التي تعيش حالة ميسورة، فهم من الفلاحين الكبار ذوي الأملاك والذين استفادوا من عملية الدعم الفلاحي التي حسنت من ظروف الإنتاج الفلاحي وظروف المعيشة للفلاحين.

جدول رقم (6) يوضح رأي الأسر في مدى كفاية المرافق الصحية (س7):

الانحراف المعياري (ح)	المتوسط الحسابي (م)	النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
0,20	1,15	00 %	00	بصورة كافية (3)
		15,53 %	16	لا بأس (2)
		84,46 %	87	غير كافية (1)
		99,99 %	103	المجموع

توضح البيانات الرقمية في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة وهي 84,46 % تصرح بعد كفاية المرافق الصحية والذي تؤكد البيانات الإحصائية التي ورد ذكرها في تحليل معطيات الإحصاءات والتقارير الرسمية حول بلدية عين الناقة والخاصة بالخدمة الصحية، حيث يوجد في البلدية مركزا صحيا يفتقد إلى أدنى شروط العناية الصحية وأربعة قاعات ضعيفة النشاط منها اثنان عديمتا النشاط. كما توضح نسبة 15,53 % من يستكفون بما هو موجود ولا يعلقون على الأمر، أما عن الرأي المعاكس وهو كفاية الخدمات الصحية فلم يحض بأي نسبة، هذا يدل على تأكيد الرأي حول سوء الخدمات الصحية وما يزيد من دلالاته المتوسط الحسابي الذي تمركزت حوله إجابات المبحوثين بقيمة 1,15 وهو قريب إلى الدرجة (1) التي تمركز حولها رأي المبحوثين، كما نلمح تشتت ضعيف للعينة بمقدار 0,20 مما يدل على أن المبحوثين لا يختلفون حول رأيهم في الخدمات الصحية في البلدية.

تعتمد رفاهية البلدان وانتعاشها الاقتصادي وتقدمها على مدى تمتع شعوبها بالصحة التي يتوقف عليها إنتاجها وكفاءتها في شتى الميادين، ومن أهم الأدوار المنوطة للحكومة

في أي مجتمع هو تقديم الخدمات الصحية بمختلف أبعادها العلاجية والوقائية والتوعوية، وأن الرقي بمستوى أداء الخدمة الصحية لأفراد المجتمع يعتبر أحد المؤشرات الهامة الدالة على مدى تقدم أو تحضر المجتمع⁽¹⁾.

جدول رقم(7) يبين أسباب عدم كفاية الخدمة الصحية(س8):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
100%	103	نقص في الأطباء والأعوان شبه الطبيين (3)
95,14%	98	تتقصه التجهيزات الطبية الضرورية (2)
36,89%	38	لا يفي بالحد الأدنى من الخدمات الضرورية (1)

تشير إحصائيات المبحوثين في الجدول أعلاه أن أسباب عدم كفاية الخدمة الصحية يعود إلى نقص في الأطباء والعاملين في السلك الطبي ويؤكدون ذلك بنسبة 100 %، تليها نسبة 95,14 % التي ترجع الأسباب إلى نقص الأجهزة الطبية الضرورية، وهذان عاملان أساسيان لضمان سير الخدمة الصحية بأحسن صورة. بينما كانت إجابات المبحوثين حول مدى كفاية الخدمات الضرورية في المركز الصحي بنسبة 36,89 % ، إذ يرون أن المركز الصحي لا يتوفر على الإسعافات الأولية خاصة في الفترة الليلية وغياب خدمة مصلحة الأمومة والطفولة، ويودون أن تحسن خدمة ما هو موجود على الأقل من إسعافات أولية وملاحظة طبية ومركز حماية الأمومة والطفولة.

جدول رقم (8) يبين مدى توفر خدمات الإسعافات الصحية في الحالات

الحرجة(س9):

التكرار	النسبة المئوية	المتوسط	الانحراف
---------	----------------	---------	----------

(1) محمد علاء الدين عبد القادر، علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ، 2003صص 230-231

المعياري (ح)	الحسابي (م)	(ن %)	(ك س)	
0,17	1,65	00	00	استعمال سيارة الإسعاف (3)
		65,04	67	التنقل الشخصي (2)
		34,95	36	مساعدة الغير (1)
		% 99,99	103	المجموع

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أغلب أسر العينة تستعمل التنقل الشخصي بنسبة 65,04 % ، وهذا يوضحه المتوسط الحسابي بقيمة 1,65 أي أن إجابات المبحوثين تركزت عند الدرجة (2) وبتشتت ضعيف يقدر ب 0,17، ويتمثل التنقل الشخصي في بعض الحالات أن أسر العينة يمتلكون وسيلة نقل خاصة أغلبها فلاحية وحالات أخرى يقومون بكراء وسيلة التنقل، أما فيما يخص استعمال سيارة الإسعاف فلم تحض بأي نسبة من الإجابات ويؤكدون الغياب التام لهذه الوسيلة الضرورية للحالات الحرجة. كما يتبين من الجدول أن هناك نسبة معتبرة تقدر ب 34,95 % من المبحوثين أدلوا بأنه في حالات عدم استطاعة توفير وسيلة التنقل (وخاصة في الليل) فإنهم يحضون بمساعدة الغير في ذلك، ويؤكد هذا التضامن العضوي الذي تتميز به المجتمعات التقليدية كما أدلى به "دوركايم" في كتابه "تقسيم العمل".

جدول رقم (9) يبين نوعية السكن في مجتمع البحث (س10):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
% 90,29	93	فردى
% 09,70	10	جماعى
% 99,99	103	المجموع

تشير الإحصاءات الواردة في الجدول أعلاه أن أغلب سكان مجتمع البحث يعيشون في سكن فردى بنسبة 90,29 %، في حين يبلغ عدد الذين يسكنون في مساكن جماعية

نسبة 09,70 % (وهي نسبة قسدية) حيث أخذنا 10 مفردات من العينة وطبقنا استمارة المقابلة على الأسر التي تقطن السكن الجماعي، إذ أن المنطقة لا يتوفر بها عدد كبير من المساكن الجماعية بل يوجد قليل منها عند مدخل البلدية، كما أن نسبة 40,77 % من أسر العينة المتواجدون في التجمع الثانوي (الحرارية) يعيشون كلهم في مساكن فردية لأنها قرية نموذجية بنيت في عهد الرئيس الراحل "الهوري بومدين" في إطار برنامج التنمية الريفية الذي تضمنه المخطط الرباعي الثاني ولم يحدث فيها أي تغيير عمراي يذكر.

جدول رقم (10) يبين حالة المساكن في مجتمع البحث (س11):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
32,03 %	33	قديم (3)
18,44 %	19	جديد (2)
49,51 %	51	بين بين (1)
99,98 %	103	المجموع

يلاحظ من خلال الإحصائيات في الجدول رقم(10) أن أغلب المساكن متوسطة الحال بنسبة 49,51 % وهو ما تؤكد الملاحظة الميدانية أثناء تطبيق استمارة المقابلة، إذ أن أغلب المساكن بسيطة، بينما تمثل نسبة 32,03 % المساكن القديمة التي تتميز بنقص في التهيئة والتي مر عليها زمن طويل دون تجديد ومنها ما هو مبني بالطوب التقليدي. وتبقى نسبة 18,44 % تمثل نسبة المساكن الحديثة والتي أدلى أصحابها بحداثة بنائها والبعض الآخر خاصة في التجمع الثانوي الذين أعادوا تجديد مساكنهم التي حصلوا عليها في إطار التنمية الريفية كما سبق الذكر.

جدول رقم (11) يبين عدد الغرف في المساكن (س12):

عدد الغرف	التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)
1	9	08,73 %	

2,81	% 46,60	48	2
	% 23,30	24	3
	% 08,73	9	4
	% 05,82	6	5
	% 10,94	2	6
	% 04,85	5	7
	% 99,97	103	المجموع

من خلال تباين النسب تبعا للاختيارات المدرجة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أكبر نسبة وهي 46,60% تشير إلى أن أغلب مساكن الأسر يوجد بها غرفتان (بما فيها غرفة الاستقبال)، تليها نسبة 23,60% التي تشير إلى أن هناك أيضا نسبة معتبرة من المساكن التي يوجد بها ثلاث غرف، ويؤكد ذلك المتوسط الحسابي بمقدار 2,81 (فهو يتراوح بين الدرجتين 2 و3)، كما يلاحظ أن هناك عددا من المساكن به غرفة واحدة بنسبة 08,73% وأغلبهم ممن يسكنون السكن الجماعي، والذين اضطرتهم الظروف للسكن بها، إذ منهم من تضررت منازلهم من جراء فيضانات وادي "براز" المعروف بفيضاناته أثناء هطول الأمطار، ومنهم من اضطرتهم الظروف المادية لذلك، أما باقي النسب فهي صغيرة تمثل نسبة المساكن التي يوجد بها من أربعة غرف إلى سبعة، وهم من ميسوري الحال ومن يسكنون المساكن القديمة التي تتميز بكثرة عدد الغرف فيها، فمن المعروف أن التقاليد الريفية تتطلب أن يكون المسكن به حجرات كثيرة.

وعليه فإنه بملاحظة الجدول رقم (4) الذي تبين من خلاله أن متوسط أفراد الأسر هو 7 أفراد فإن العديد من الأسر تعاني من ضيق المساكن.

جدول رقم (12) يبين حالة تجهيزات المساكن في مجتمع البحث (س13):

التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
17	% 16,50	2,02	0,13
72	% 69,90		
14	% 13,59		

		103	المجموع
		% 99,99	

نستنتج من البيانات الإحصائية أعلاه أن معظم تجهيزات المساكن من كهرباء وماء وصرف صحي لا بأس بها وهو ما أدلى به أصحاب العينة بنسبة 69,90 % ، وكما يبينه المتوسط الحسابي الذي تجمعت حوله إجابات المبحوثين بقيمة 2,02 أي عند الدرجة (2)، والدليل على ذلك أن الانحراف المعياري يعبر عن تشتت ضعيف يقدر ب0,13، في حين ترى نسبة 16,50 % أن تجهيزات مساكنها جيدة وهي تقع في أماكن سهلت لها مهمة إيصال تلك التجهيزات، بينما تمثل نسبة 13,59 % من الأسر ممن يعانون من نقص التجهيزات أو انعدامها خاصة المياه الصالحة للشرب، كما توجد مساكن تحصل على تموينها من الكهرباء عن طريق إيصال أسلاك كهربائية وهو ما يشكل خطرا على حياة الأفراد.

جدول رقم (13) يبين نسبة التمدريس لدى أفراد أسر العينة (س14):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
% 67,96	70	يوجد متدرسين الآن
% 26,21	27	توقفوا عن الدراسة
% 05,82	06	لم يدرسوا على الإطلاق
% 99,99	103	المجموع

نستنتج من خلال البيانات الإحصائية في الجدول رقم (13) أن غالبية أسر العينة لديهم متدرسين ويشكلون نسبة 67,96 % وهم بذلك يتأثرون بمدى كفاية أو نقص الخدمات التعليمية التي لها دور مهم في تعزيز مقومات التنمية الاجتماعية المحلية، في حين تشكل 26,21 % نسبة الذين توقفوا عن الدراسة وهي نسبة تطرح تساؤلات عن مصير هؤلاء المتوقفين الذين يشكلون نسبة مهمة كمورد بشري يجب أن يعنى بالاهتمام لاستغلال

طاقاته استغلالا إيجابيا. كما تبين من الجدول أيضا أن هناك نسبة 05,82 % ممن لم يتلقوا التعليم على الإطلاق، وهي وإن كانت نسبة قليلة بالمقارنة بباقي النسب إلا أنها تطرح مشكلا خطيرا وهو الأمية (من أكبر عوائق التنمية الاجتماعية)، والتي لا يجب أن يتردد صداها على الإطلاق في عصرنا الحالي "عصر المعلوماتية".

جدول رقم (14) مدى وجود صعوبات تعليمية لدى المتدرسين من أفراد أسرة العينة (س15):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
64,28 %	45	نعم
35,71 %	25	لا
99,99 %	70	المجموع

يقر أغلب المبحوثين من أرباب أسر العينة أن هناك صعوبات تعليمية تواجه المتدرسين وذلك بنسبة 64,28 %، وهي نسبة معتبرة تعكس أن هناك معاناة لدى الأسر لتعليم أبنائهم أو مواصلة تعليمهم، بينما نجد نسبة 35,71 % ممن لا يرون أن هناك صعوبة لدى متدرسهم في الوقت الحالي.

جدول رقم (15) يبين الصعوبات التعليمية لأفراد أسر العينة (س16):

الانحراف المعياري (ح)	المتوسط الحسابي (م)	النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
0,26	2,62	62,22 %	28	صعوبات التنقل إلى المراكز التعليمية (3)
		37,77 %	17	صعوبات مادية (تكاليف الدراسة) (2)

		00 %	00	صعوبات في الفصل الدراسي (1)
		99,99 %	45	المجموع

في سؤالنا عن الصعوبات التي يتعرض لها المتدرسين في مشوارهم الدراسي تبين لنا أن أغلبها صعوبات تتعلق بالتنقل إلى المراكز التعليمية بنسبة 62,22 % ، وهذا واضح في تمركز الإجابات حول متوسط حسابي قيمته 2,62 وبتحرف معياري قدر ب 0,26. في حين شكلت نسبة 37,77 % الصعوبات المادية والتي تمثلت في مصاريف التنقل إلى المراكز التعليمية خاصة من الأسر التي يتواجد بها أكثر من متدرس كما تشكل المصاريف المدرسية عبئا خاصة لذوي الدخل المحدود. أما عن الصعوبات التي قد يتعرض لها المتدرس في فصله فلم تحض بأي نسبة بالرغم من أنه من خلال المناقشات الحرة مع بعض السكان والموظفين في البلدية أن هناك فصولا دراسية من نقص المدرسين في بعض المواد.

إن التعليم وتوفير الجو المناسب له يجعله يلعب دورا أساسيا في زيادة انفتاح أفراد المجتمع المحلي على العالم الخارجي ولا يعود القروي مستغرقا في شؤونه الخاصة فقط وإنما مشاركا في شؤون مجتمعه المحلي ومتطلعا للمسائل القومية والعالمية، هذه الأخيرة التي تؤثر تأثيرا واضحا في مجتمعه المحلي المحدود، لأنه نتيجة لذلك الانفتاح يحدث التغير الحقيقي معبرا عن امتصاص للقيم والنماذج الثقافية الموجودة في المجتمعات الخارجية التي تتناسب مع طبيعة المجتمع المنقولة إليه، وهذا يتوقف على درجة تعليم أفراد المجتمع الذين سيأخذون ما يناسب مجتمعهم ويرفضون كل ما من شأنه إعاقة نمو المجتمع وتقدمه⁽¹⁾. إن جوهر التنمية هو العملية التعليمية، حيث يتمثل فيها أفضل أنواع الاستثمار في العالم المتخلف وهو الاستثمار في الموارد البشرية، إلا أنه إذا وجهت بقدر غير متكافئ بين الحضر والريف فيعود ذلك على حساب تنمية الريف.

جدول رقم (16) يبين مدى مواصلة التكوين لدى أفراد العينة (س17):

(1) محمد الجوهري وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
54,63 %	53	نعم
45,36 %	44	لا
99,99 %	97	المجموع

يوضح الجدول أعلاه أن أغلب أرباب الأسر يسمحون لأبنائهم ويرغبون في مواصلة تكوينهم بنسبة 54,63 % ويرون في ذلك مجالا لاكتساب أبنائهم بعض المهارات الفنية التي تعينهم على إيجاد وظيفة أو امتهان حرفة تضمن لهم مستقبلهم. كما نجد أيضا نسبة كبيرة تقدر ب 45,36 % ممن يرفضون مواصلة التكوين المهني وهذا يساهم في تدني مستويات التعليم، ويرون لذلك أسبابا يوضحها الجدول الموالي.

جدول رقم (17) يبين أسباب العزوف على مواصلة التكوين لدى أفراد أسر

العينة (س18):

الانحراف المعياري (ح)	المتوسط الحسابي (م)	النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
0,22	1,75	22,72 %	10	تفضيل العمل على مواصلة الدراسة (3)
		29,54 %	13	صعوبات التنقل إلى مراكز التكوين المهني (2)
		47,72 %	21	أسباب أخرى (1)
		99,98 %	44	المجموع

من خلال إجابات المبحوثين عن أسباب رفض مواصلة التكوين المهني لدى أبناء أسر العينة تبين أن نسبة 22,72% تفضل العمل على مواصلة الدراسة ويرجعون ذلك إلى ظروف المعيشة الصعبة ويفضلون أن يساعدهم أبناؤهم في العمل الفلاحي، بينما يرى آخرون أنه بعد تكوين أبناؤهم وحصولهم على شهادات الكفاءة المهنية فإنهم يصعب عليهم الحصول على وظيفة نظراً لظروف العمل الصعبة التي يشهدها المجتمع، كما أنهم حتى ولو فكروا في العمل لحسابهم الخاص فإن الظروف المادية لن تسمح لهم بتحقيق ذلك. بينما يرى البعض الآخر أن سبب رفض مواصلة التكوين المهني هو صعوبة التنقل إلى مراكز التكوين المهني بنسبة 29,54% ويفضلون أن يكون هناك ملحق للتكوين المهني في بلديتهم ليتيسر لهم الأمر وخاصة بالنسبة للإناث الذين إن رغبوا في السماح لهم بالتكوين فمن الأفضل أن يكون في بلديتهم. أما أكبر نسبة تركزت حولها إجابات المبحوثين فهي 47,72% التي ترى أن القرار يعود للمتمدرس في حد ذاته بنسبة 33,33%، والبعض الآخر لا يسمح للفتاة بالتكوين المهني بنسبة 19,04%، أما الباقي فمستواهم الدراسي الذي توقفوا عنده لا يسمح لهم بالالتحاق بالتكوين المهني.

وصف وتحليل جواب السؤال رقم (19) حول كيفية قضاء وقت الفراغ لدى المبحوثين:

من خلال السؤال الذي طرحناه على المبحوثين من أسر العينة حول كيفية قضاءهم وقت الفراغ، تبين لنا أن أغلبهم يذهب لديهم الوقت سدى دون فائدة بنسبة 94,17%، إذ يخلدون إلى الراحة في منازلهم أو يترددون على المقاهي، كما أن المرأة ليس لها حرية الخروج وأغلب وقتها في منزلها. ويرون أن السبب في ذلك أن منطقتهم لا تتوفر على أماكن يستطيع فيها الفرد قضاء وقت فراغه والاستفادة منه، فالمركز الثقافي المتواجد بالمنطقة يفتقد للإمكانيات الضرورية للقيام بدوره في نشر الثقافة والوعي. بينما أدلى ثلاثة أفراد من العينة بأنه لا يتوفر لديهم وقت فراغ لانشغالهم الدائم في العمل الفلاحي، وإن توفر لهم بعض الوقت فإنهم يترددون على أرضهم. ولقد وجدنا اثنان فقط من العينة يمارسان الرياضة ويقضيان أوقاتهم في مطالعة الكتب إن توفرت لهم. هذا ما يؤكد ما جاء في الجانب النظري من أن سوء استغلال وقت الفراغ هو من المعوقات الاجتماعية لتحقيق التنمية الاجتماعية. يلاحظ أن الخدمات الترفيهية رغم أهمية دورها كتنظيمات طوعية يمكن أن تتم من خلالها

عناصر الحداثة في السلوك وطريقة الحياة وبخاصة لدى الشباب، إلا أن غيابها يجعل وقت الفراغ يستغل في غير فائدة الفرد والمجتمع.

جدول رقم(18) يبين مدى الصعوبات التي يتلقاها أفراد أسر العينة فيما يخص النقل

العمومي (س 20):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
03,88 %	04	نعم
96,11 %	99	لا
99,99 %	103	المجموع

تؤكد النسبة الأكبر من المبحوثين أنه لا توجد صعوبة في التنقل إلى المناطق المجاورة لقضاء مصالحهم بنسبة كبيرة تقدر ب 96,11 % مقارنة بما شهدته المناطق الريفية في السنوات السابقة ويرجعون ذلك إلى توفر النقل الخاص، بينما بعض المبحوثين يرى أن هناك صعوبة بنسبة ضئيلة تقدر ب 03,88 % ويرون أن الصعوبات تكمن في قلة وسائل المواصلات، فعددتها قليل مما صعب توأجدها في كل الأوقات.

وصف وتحليل جواب السؤال رقم(21) حول صعوبات التنقل إلى المناطق المجاورة:

تشير إجابات المبحوثين الأربعة الذين يرون أن هناك صعوبات في التنقل إلى المناطق المجاورة فيما يخص النقل العمومي كونه غير كاف، فهناك فقط النقل بواسطة الحافلات الصغيرة (minibus)، ولا يوجد سيارات أجرة، كما أنها غير متوفرة في كل الأوقات، مما قد يعطل قضاء مصالحهم من جهة، كما يشكل تعطيلاً للتلاميذ الذين ينتقلون إلى المنطق المجاورة، والذين يستعينون غالباً بوسائل النقل التي تمر عبر الطرق الوطني المار عبر البليدة من المناطق المجاورة مثل زريبة الوادي.

جدول رقم (19) يبين نوعية البرامج المشاهدة من طرف المبحوثين(س22):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)
-------------------------	---------------

برامج دينية	74	71,84 %
الأخبار السياسية	81	78,64 %
البرامج الثقافية	12	11,65 %
البرامج الترفيهية	14	13,59 %
المجموع	103	99,99 %

تشير النسب المئوية العامة في الجدول أعلاه أن البرامج الدينية والأخبار السياسية تحتل نسب عالية لدى جمهور البحث، حيث نجد نسبة 71,84 % تمثل البرامج الدينية، بينما تحتل الأخبار السياسية أكبر نسبة وهي 78,64 %، بينما باقي النسب فهي صغيرة تمثل البرامج الثقافية والترفيهية، وقد أدلى الجمهور برغبته في تتبع الأخبار السياسية لمتابعة الأوضاع التي يشهدها الوطن من جهة، وكذلك الأوضاع في الدول العربية خاصة منها القضيتين الفلسطينية والعراقية. أما عن تتبعهم للأخبار الثقافية والترفيهية فإنهم لا يجدون فيها ما يثير الانتباه، بل تجد صداها لدى أبنائهم وبناتهم.

إن الإعلام هو أحد الوسائل الهامة التي يمكن الاستعانة بها في تغيير أنماط السلوك التقليدي وتحويله إلى نمط سلوكي أكثر حداثة، حيث يسمح بتنمية الوعي المحلي ويزيد من روح الولاء والانتماء والاهتمام بالتراث والعادات والتقاليد والبعد عن الجانب السلبي منها الذي يعوق عمليات التنمية⁽¹⁾.

جدول رقم (20) يبين مدى الصعوبة في التعامل مع الإدارات العمومية (س23):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
48,54 %	50	هناك صعوبة
36,89 %	38	لا توجد صعوبة

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، التوطين والتنمية في المجتمعات الصحراوية (دراسة في علم الاجتماع البدوي)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص219

أخرى تذكر	15	14,56 %
المجموع	103	99,99

تشير إجابات المبحوثين إلى أنه هناك صعوبة في التعامل مع الإدارات العمومية وذلك بنسبة أكبر قدرها 48,54 % ، تليها نسبة معتبرة من المبحوثين من لا يجد في التعامل مع الإدارات العمومية صعوبة بنسب 36,89 % ، أما النسبة الباقية التي تقدر ب 14,56 % ترى أن التعامل مع الإدارية لا بأس به.

جدول رقم (21) يبين رأي المبحوثين في أسباب صعوبة تعاملهم مع الإدارات

العمومية (س24):

الانحراف المعياري (ح)	المتوسط الحسابي (م)	النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
0,15	2,40	58,25 %	60	اللامبالاة والتأخر في الأداء (3)
		24,27 %	25	عدم وجود رقابة (2)
		17,47 %	18	وجود رشوة (1)
		99,99 %	103	المجموع

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن المبحوثين يرجعون صعوبة التعامل مع الإدارات العمومية إلى اللامبالاة والتأخر في الأداء، حيث حضيت بأكثر نسبة من اختيارات المبحوثين بنسبة 28,25 %، وما يزيد توضيح هذه النتيجة هو تمركز إجابات معظم المبحوثين حول قيمة 2,40، وهي متوسط إجاباتهم الذي يقع بين الدرجة (2) و(3)، أما تشتتهم عن هذا المتوسط فهو ضعيف بقيمة مقدارها 0,15، وهذا يعني اتفاقهم على أن

التعامل مع الإدارات العمومية يصعبه الإهمال والتأخر في قضاء مصالح المواطنين، وبالتالي عرقلة جهودهم وأحيانا يشعرهم ذلك بالإحباط ويتخلون عن قضاء مصالحهم. كما أن التأخر في المعاملات الإدارية يهدر الوقت ويشتت جهود المواطنين.

بالمقابل نجد نسبة 24,27 % ترى أن تلك الصعوبة ترجع إلى عدم وجود رقابة تحاسب على التقصير الذي يحدث في المصالح الإدارية، وهناك من المبحوثين من رأى أن وجود الرشوة كان السبب في عرقلة أمورهم الإدارية وتعطيل مصالحهم بنسبة لا يستهان بها قدرت ب 17,47 % ، هذه العادة الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي تسبب الكثير من ظواهر الفساد وإحباط دافع الإنجاز والمشاركة لدى المواطنين، لذلك فالإدارة لم ترتق إلى المستوى المطلوب الذي يتطلع إليه المواطنون.

جدول رقم (22) يبين مدى موافقة الرجل على خروج المرأة للعمل لدى أسر

العينة(س25):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
50,48 %	52	أوافق
49,51 %	51	لا أوافق
99,99 %	103	المجموع

عبر المبحوثون من أسر العينة عن رأيهم في خروج المرأة عن العمل بالموافقة بنسبة 50,48 % ، مع العلم أن هذه الموافقة غالبا كانت بتحفظ، أي لا يسمح لها بالعمل في كل الميادين، كما عبرت نسبة 49,51 % بعدم الموافقة، والملاحظ أن النسبتين شديديتي التقارب، أي أن خروج المرأة للعمل لدى أسر العينة يقع بين التأييد والرفض. هذا يقودنا إلى الحديث عن أهمية العنصر البشري في إحداث التنمية ودور المرأة و أهميته في المساهمة في جهود التنمية، و خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى تضافر كافة الجهود و حشد كل الإمكانيات المادية و البشرية لتحقيق التنمية المنشودة. و من الطبيعي أن يكون لقطاع المرأة دورا على جانب كبير من الأهمية في عملية التنمية الشاملة خاصة بعد تحرير المرأة

من سيطرة كثير من التقاليد الجامدة وحصولها على كافة الحقوق، فضلا عن أن المرأة تمثل نصف المجتمع تقريبا من حيث القوة العددية (في غالب الأحيان).

من خلال التراث السوسولوجي نج النظرية التطورية الوظيفية ترى أن أحد مظاهر الاختلال بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة تكمن في أن المرأة استطاعت في المجتمعات الحديثة أن تخرج للعمل وأن تصبح قوة فاعلة في حين أنها في المجتمعات الحديثة ما تزال تقوم بالأنشطة المنزلية فقط، لذلك فعملية التحديث تؤدي إلى أن تتحول المرأة من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الحديثة وذلك بعد أن تتال قسطا من التعليم، كما تعتبر بحثا عديدة نابعة من هذا الاتجاه أن المرأة الريفية تعتبر عبئا على المجتمع أثناء عملية التنمية لعدم مشاركتها في النشاط الاقتصادي، فنجد "روث ديكسون" "Ruth Dixon" يذهب إلى أن عدم مشاركة المرأة الريفية في الأعمال الإنتاجية يزيد من حجم الأسرة وخاصة أن الأسرة الريفية تميل إلى إنجاب عدد كبير من الأولاد للاعتماد عليهم اقتصاديا ويؤدي ذلك إلى زيادة الفقر داخل الأسرة وبالتالي في المجتمع ككل⁽¹⁾.

وصف وتحليل جواب السؤال رقم (26) حول أسباب رفض خروج المرأة للعمل:

من خلال تحاورنا مع الباحثين من أسر العينة ممن رفضوا خروج المرأة للعمل، أو ممن أدلوا بأنه لا يسمح في أسرهم بعمل المرأة، تبين أن أغلبهم يرفضون ذلك بسبب التقاليد والعادات التي تحكم نمط معيشتهم، فهم يرون أن دور المرأة يكون في مجال خدمة أسرته، كما أن خروجها للعمل في بيئتهم يعرضها لقلّة الاحترام، ومنهم من يرفض ذلك في الوقت الحالي ويمكن أن يغير رأيه في ظروف أخرى.

إن عدم تمتع المرأة بمكانها الصحيح في المجتمع يحول دون وصول جزء هام من قوى المجتمع وطاقاته إلى الميدان الإنتاجي والمشاركة الإيجابية في مختلف أنشطة المجتمع، وهي من القيم والاتجاهات التقليدية التي تعيق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستفادة المجتمع من قدر كبير من طاقات المجتمع⁽²⁾.

جدول رقم (23) يبين مدى ميل أرباب الأسر نحو سلوك الادخار الإيجابي (س27):

(1) محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي والحضري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص ص 254-255

(2) محمود عبد الحميد حسين، "بعض قضايا التنمية الريفية المتجددة"، في: دراسات في علم الاجتماع الريفي، مرجع

الانحراف المعياري (ح)	المتوسط الحسابي (م)	النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
0,13	2,04	% 27,18	28	يدخر المال (3)
		% 50,48	52	يبقيه في حوزته (2)
		% 22,33	23	أخرى تذكر (1)
		% 99,99	103	المجموع

من خلال السؤال الخاص بسلوك الادخار لدى أسر العينة تبين أن أغلبهم يفضلون إبقاء المال في حوزتهم بنسبة 50,48 %، بينما نجد نسبة 27,18 % ممن يدخرون أموالهم أو يفضلون ادخارها لدى المؤسسات البنكية، أما النسبة الباقية التي تمثل 22,33 % فهي ممن أدلوا بأن ليس لديهم ما يدخرونه. ويلاحظ أن غالبية المبحوثين يفضلون إبقاء المال في حوزتهم، ويزيد المتوسط الحسابي توضيح ذلك بقيمة 2,04، كما يعبر عن ذلك أيضا تشتتهم الضعيف بمقدار 0,13، ويعلمون ذلك أن أغلبهم فلاحين وعملهم يتطلب سيولة نقدية بصفة دائمة ووضعهم لأموالهم في البنوك يعطل أعمالهم. أما النسبة التي تفضل الادخار في البنك، فمنهم الموظفون، ومنهم من يرى أن الادخار في البنوك عملية تضمن لهم أموالهم.

وصف وتحليل جواب السؤال رقم (28) حول أسباب رفض الادخار لدى المبحوثين:

بسؤالنا المبحوثين الذين أدلو باحتفاظهم بالمال ورفضهم إيداعها للبنوك عن دوافعهم لذلك، تبين أن ظروف العمل الفلاحي تمنعهم عن ذلك، و بشرحنا لهم عن أهمية الادخار في التنمية، أدلوا بأنهم في حالة توفر فائض مالي لا يحتاجونه في عملهم فإنهم بطبيعة الحال سيودعونها في البنوك لأنها في نظرهم طريقة ناجعة لهم في المقام الأول ويحبذون أن يساهموا في التنمية التي تعود على الجميع بالفائدة.

جدول رقم (24) يبين مدى التوجه نحو العمل الفلاحي لدى أرباب أسر

العينة (س29):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
% 77,66	80	نعم
% 22,33	23	لا
% 99,99	103	المجموع

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أرباب أسر العينة يمتنون العمل الفلاحي بنسبة 77,66 % وهذا ما تؤكد الإحصائيات التي ورد ذكرها في تحليل بيانات السجلات والوثائق، حيث أن العمل الفلاحي يشكل النسبة الأكبر من الطبقة الشغيلة في المنطقة، وهذا يزيد من أهمية الفلاحة في المنطقة واتخاذها المورد الرئيسي للمعيشة، وقد تعززت الفلاحة وكثر ممتنيتها خاصة بعد ظهور مشروع الدعم الفلاحي الذي استفاد منه سكان المنطقة. كما يلاحظ في الجدول أن المهن الأخرى تحتل نسبة 22,33 % وهم يمثلون التجار والعاملين في مؤسسات المجتمع المختلفة.

جدول رقم (25) يبين أسباب الإقبال على العمل الفلاحي لدى أرباب أسر

العينة (س30):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
45 %	36	يملك أرضا
23,75 %	19	مهنة العائلة
42,50 %	34	لم يجد غيرها
30 %	24	لا يجيد عملا آخر
26,25 %	21	تحقق له عائدا أفضل من مهنة أخرى

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين، فإننا نجد أن هناك نسبة كبيرة ممن يعملون في الفلاحة نتيجة أنهم يملكون أرضا فلاحية بنسبة 45 % ، تليها نسبة 42,50 % ممن أدلو بأنهم لم يجدوا غيرها، إذ أن المنطقة فلاحية بالدرجة الأولى، كما أنهم لا يستطيعون ترك أراضيهم من جهة أخرى. أما لكون الفلاحة مهنة العائلة فقد أخذت نسبة 23,75 % إذ أنهم ورثوا الأرض وتعلموا ونشأوا على مهنة الفلاحة من آبائهم، بالمقابل توجد نسبة 30 % ممن لا يجيد عملا آخر غير العمل الفلاحي، كما اعتبر نسبة 26,25 % من المبحوثين أن عملهم الفلاحي يحقق لهم عائدا أكثر من أي مهنة أخرى.

جدول رقم (26) يبين أسباب عدم امتهان العمل الفلاحي لدى أرباب أسر

العينة(س31):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
91,30 %	21	لايملك أرضا
34,78 %	08	لا يريد العمل في الفلاحة
39,13 %	9	توفرت له فرصة العمل في مجال آخر
13,04 %	03	العائد الفلاحي قليل بالمقارنة بمهنة أخرى

من قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه نتبين أن معظم الذين لا يمارسون العمل الفلاحي كان بسبب عدم امتلاكهم للأرض بنسبة 91,30 %، منهم من يود ذلك في حالة توفرها وتوفر الإمكانيات لخدمتها. في حين أن الذين لا يريدون العمل في الفلاحة يشكلون نسبة 34,78 %، أما باقي المبحوثين الذين يشكلون نسبة 39,13 % فهم ممن توفرت لهم فرصة العمل في مجال آخر غير الفلاحة، أما النسبة القليلة الباقية التي تقدر ب 13,04 % فهم يرون أن العائد الفلاحي قليل بالمقارنة بمهنة أخرى، وهم ممن يرون أن العائد الفلاحي قليل بالمقارنة بمهن أخرى، ويودون الحصول على مهنة ذات دخل قار.

جدول رقم (27) يبين مدى الاستعانة بالتقنيات الحديثة للعمل الفلاحي(س32):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
14,56 %	15	أستعين
15,53 %	16	لا أستعين
61,25 %	49	أخرى تذكر
99,99 %	80	المجموع

يشير الجدول رقم (27) أن هناك نسبة قليلة من الفلاحين الذين يستعينون بالتقنيات الحديثة للعمل الفلاحي وتقدر نسبتهم بـ 14,56 % ، وهم من الفلاحين الكبار الذين يمتلكون أراضي فلاحية كبيرة تحقق لهم إنتاجا عاليا، ولكي يحافظوا على إنتاجهم يتطلب منهم الأمر الاستعانة بكل ما يجدونه ضروريا، ويرون أنه كلما استعانوا بتلك التقنيات فإن ذلك يحقق لهم عائدا أكبر وأوفر. أما من أجابوا بالنفي، أي لا يستعينون بالتقنيات، فيشكلون نسبة 15,53 %. في حين أن أكبر نسبة وهي 61,25 % فهم يرون أن هناك أسبابا تجعلهم لا يستعينون بتلك التقنيات، والذي يوضحها الجدول رقم (28).

جدول رقم (28) يبين أسباب عدم الاستعانة بالتقنيات الحديثة للعمل

الفلاحي (س33):

الانحراف المعياري (ح)	المتوسط الحسابي (م)	النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
0,40	1,56	00 %	00	لا ترون لذلك أهمية (3)
		56,25 %	09	نظرا لأن ذلك يتطلب تكاليف إضافية (2)
		43,75 %	07	أخرى تذكر (1)
		100 %	16	المجموع

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلب جمهور البحث ممن يمتنون العمل الفلاحي لا يستعينون بالتقنيات الحديثة للعمل الفلاحي بنسبة 56,25 % ، لأن ذلك يتطلب تكاليف إضافية، فقد تكون الأرض صغيرة واقتناء هذه التقنيات أو كرائها (مثل الآلات الفلاحية كالجرارات والحاصدات...) يوقع الفلاح في الخسارة، وأحيانا توقعات الإنتاج لا تسمح باقتناء تلك التقنيات، لذلك يضطر الفلاح الذي لا تسمح له ظروفه المادية بالاستغناء عنها، وهو يدرك أن ذلك يؤثر على مردودية الإنتاج. كما أن نسبة معتبرة تقدر بـ 43,75 % ترى أن الاستعانة بالتقنيات الفلاحية الحديثة يكون حسب الظروف المادية وتواجدها في

السوق، وأيضاً هناك منها ما يجهلون كيفية استعمالها والاستفادة منها (مثل المواد الكيماوية)، لذلك فأحياناً يتم الاستعانة بها وأحياناً يضطرون للتخلي عنها. بينما عن سؤالنا لهم إذا كانوا لا يرون لذلك أهمية فأجابوا جميعهم بالنفي، فهم مدركون ما لتلك التقنيات من فوائد وتسهيلات تحسن من مردودية الإنتاج. وبما أن الأغلبية من المبحوثين قد رأوا أن سبب عدم الاستعانة يعود لأنها تتطلب تكاليف إضافية، وكذلك لأسباب أخرى السابقة الذكر، فإن المتوسط الحسابي يبرهن على ذلك بقيمة 1,56، أي أنه يتوسط الدرجتين (1) و(2)، وهم يبتعدون عن هذه القيمة بنسبة ضعيف مقدارها 0,40 .

إن التكنولوجيا الريفية هي جملة المعرفة والمهارات اللازمة لإنتاج وتسويق السلع لتغطية احتياجات المواطنين، وهي من أهم وسائل تنفيذ التنمية الاقتصادية، ولإحداث تنمية زراعية تنعكس بدورها على التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية يتطلب وجود الحد الكافي من هذه التكنولوجيا⁽¹⁾، والعمل الفلاحي مثله مثل غيره من المهن يحتاج إلى تعلم وتدريب، ففي كثير من دول العالم يكون المزارع الناجح خريج مدرسة زراعية أو معهد زراعي لديه القدرة والكفاءة على إدارة الأعمال الفلاحية⁽²⁾.

جدول رقم (29) يبين مدى تمسك أسر العينة بالإقامة في الريف (س34):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
60,19 %	62	نعم
39,80 %	41	لا
99,99 %	103	المجموع

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين يتبين أن أغلبهم يرغبون في الإقامة في الريف، وذلك بنسبة 60,19 %، وذلك نظراً لارتباطهم بأعمالهم ويرفضون

(1) محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 208-209

(2) سامية محمد جابر، علم الاجتماع الريفي، بيروت: دار النهضة العربية، 1990، ص 36

مغادرة أماكن إقامتهم لأنهم نشأوا فيها وتعودوا على الحياة في الريف، بينما ترغب النسبة الباقية التي تقدر ب 39,80 % ، وهي نسبة كبيرة في مغادرة الريف إذا توفر لها فرصة العمل والإقامة في المدينة.

جدول رقم (30) يبين الأسباب التي تؤدي إلى ترك الإقامة في الريف (س35):

الانحراف المعياري (ح)	المتوسط الحسابي (م)	النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
0,18	1,90	29,03 %	18	توفر المرافق الضرورية في المدينة (3)
		32,25 %	20	العمل في المدينة أكثر استقرارا من الريف (2)
		38,70 %	24	ظروف العمل والمعيشة في الريف صعبة (1)
		99,98 %	62	المجموع

عبر المبحوثين من أسر العينة عن أسباب رغبتهم في ترك الإقامة في البلدية نظرا لتوفر المرافق الضرورية في المدينة بنسبة 29,03 % ، إذ أنهم غير مرتبطين بالعمل الفلاحي وبعضهم يجد صعوبات في نقص المرافق خاصة منها التعليمية لأبنائهم بالدرجة الأولى والصحية بالدرجة الثانية، كما يرون أن أغلب المرافق في البلدية غير متوفرة وهذا يسبب لهم متاعب الانتقال إلى المراكز الحضرية، إذ أن المرافق التعليمية والصحية هي من أكثر الأسباب التي تدفعهم لهجرة البلدية إذا توفرت لهم الفرصة المناسبة لذلك. في حين نجد

نسبة 32,25 % ممن يرغبون في ترك أماكن إقامتهم إذا توفرت لهم فرصة العمل في المدينة، وهم من ذوي الدخل المحدود والذين لا يعملون بصفة قارة، ويرون أن العمل في المدينة أكثر ضمانا واستقرارا نظرا لكثرة النشاطات وأنهم يستطيعون أن يتدبروا قوت يومهم بشتى الطرق عكس الريف الذي يكون العمل فيه حسب ظروف الإنتاج والطلب على العمل. أما أكبر نسبة عبرت عن سبب رغبة المبحوثين في ترك إقامتهم في الريف كانت بسبب أن ظروف العمل والحياة في الريف صعبة بنسبة 38,70 % وهم من ذوي الدخل المنخفضة سواء أكانوا فلاحين يملكون أراضي ولا يستطيعون استغلالها نظرا لافتقادهم عنصر المال، أو ممن يعملون عند غيرهم بحسب الطلب على العمل (لا يعملون بصفة دائمة) أو من يمتنون مهن غير فلاحية (في إطار الشبكة الاجتماعية)، وتتمركز إجابات المبحوثين عند القيمة 1,90 والتي تعبر عن إجماعهم على أن ظروف العمل والحياة في بلديتهم هي السبب الذي قد يدفعهم لمغادرتها، أما تشتتهم حول هذه الفكرة فهو ضعيف بمقدار 0,18.

من أهم العوامل تعويقا لعمليات النهوض بالمجتمع المحلي الريفي عدم ارتباط الناس بالإقامة فيه (النزوح الريفي)، وقد يكون للهجرة إيجابيات تنعكس على المجتمع المحلي إذا كانت الهجرة من أجل الارتفاع بالمستوى الاقتصادي مع ارتباط المهاجر بقريته، الأمر الذي يجعله يساهم ماديا-على الأقل- في تنميتها عن طريق رفع المستوى الاقتصادي لأسرته وأقاربه، فإن ذلك يعد بمثابة عامل مشجع على التنمية (1).

جدول رقم (31) يبين عادات التداوي لدى أفراد أسر العينة (س36):

الانحراف المعياري (ح)	المتوسط الحسابي (م)	النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
0,16	2,48	71,84 %	74	الذهاب إلى الطبيب مباشرة (3)
		04,85 %	05	التداوي بالأعشاب الطبية أولا (2)
		23,30 %	24	حسب الظروف المادية للأسرة

(1) غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1999، ص 346

			(1)
	99,99 %	62	المجموع

من خلال الإجابات التي تحصلنا من طرف المبحوثين يتبين أن أغلبهم يفضلون الذهاب إلى الطبيب مباشرة دون استعمال الأعشاب الطبية بنسبة 71,84 % ، إذ أن هذه الأسر تتخوف من ناحية من استعمال الأعشاب لأنهم غير متأكدون من نتائجها، ولأنهم من جانب آخر لدى الكثير منهم الأطفال ويرفضون رفضاً قاطعاً الرهان بصحة أطفالهم، لذلك يلجئون مباشرة للطبيب تفادياً لأي شك أو خطأ. ولقد اجتمعت إجابات المبحوثين عند القيمة 2,40 أي تقريبا عند الدرجة (3) والتي تعبر عن إجماعهم حول رأي واحد هو الذهاب إلى الطبيب أولاً كثقة في تطبيق علاج على أسس علمية يغيثها عن الوقوع في ما لا يحمد عقباه من جراء التداوي بالأعشاب الطبية دون العلم بأسس تطبيقها وكيفية المعالجة بها معالجة صحيحة، والذي يؤكد رأيهم هو تشتتهم الضعيف بمقدار 0,16. تليها نسبة 23,30 % ممن يرون أن الظروف المادية تتحكم في قراراتهم، فإن توفر لديهم المال يذهبون إلى الطبيب مباشرة (*). وإن عجزوا ماليا يستعملون بعض الأعشاب التي يتقنون في استعمالها، وإن لم يروا نتيجة لها أو اشتد عليهم المرض يضطرون إلى التصرف بكل الطرق الممكنة (الاستدانة، بيع بعض الأغراض...). أما نسبة قليلة من يستعملون الأعشاب أولاً بنسبة ضئيلة تقدر ب 04,85 % ، وحجتهم أنهم يرون أن باستعمالهم الأعشاب يمكن أن يشفوا دون اللجوء إلى الطبيب في كل الحالات، وإن لم تحقق لهم الأعشاب أي نتيجة فإنهم يذهبون إلى الطبيب عندئذ.

معرفة الوعي الصحي بين سكان الريف وما يرتبط به من سلوك صحي سليم وممارسات صحيحة للمحافظة على صحة الفرد المحور الرئيسي لعملية التنمية

جدول رقم (32) يبين رأي المبحوثين في مدى كفاية المشاريع في منطقتهم (س37):

التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)
---------------	-------------------------

(*) من خلال المناقشات الحرة مع المبحوثين تبين لنا أن المشكلة المادية ليست في الذهاب إلى الطبيب، فهناك أطباء في المراكز الصحية يعملون مجاناً وأحياناً بثمن رمزي، لكن المشكلة في تكلفة الدواء العالية التي تمنع الأفراد في بعض الأحيان اللجوء إلى الطبيب.

00 %	00	نعم
13,59 %	14	نوعا ما
86,40 %	89	لا
99,99 %	103	المجموع

يرى معظم المبحوثين من أسر العينة أن منطقتهم ينقصها العديد من المشاريع بنسبة 86,40 %، ويدركون بأنها منطقة صغيرة لكن هذا لا يمنع من توفر الضرورات الأساسية كالمدارس التعليمية بمختلف الأطوار، أو إيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من تأثير نقصها مثل توفير حافلات مدرسية لنقل التلاميذ إلى مدارسهم في حالة عدم توفرها، فقد جاء في تحليل البيانات الإحصائية أن البلدية تفتقد إلى ثانوية، والتجمعات السكنية الثانوية بها مدارس ابتدائية فقط، أي أن جميع التلاميذ الذين يصلون إلى المرحلة الثانوية يضطرون للانتقال إلى المراكز الحضرية، وكذلك الأمر بالنسبة للمركز الصحي الذي يفتقد إلى أدنى الخدمات الصحية، مما يضطرهم الأمر إلى الذهاب إلى المركز الصحي القريب منهم (بسيدي عقبة) أو مقر الولاية. في المقابل فإننا أثناء مقابلة بعض المسؤولين في مصلحة التخطيط والتهيئة العمرانية، أدلو أن هناك مؤشرات سكانية واعتبارات مادية لإنشاء مراكز تعليمية أو صحية أو غيرها من الخدمات. ولقد عبرت نسبة 13,59 % عن رضاها النسبي بما هو موجود من خدمات وهذا بدون تعليق. أما إجابات المبحوثين حول الاختيار الأول فهي معدومة، وعليه فإن معظم المبحوثين يتفقون حول عدم كفاية الخدمات الاجتماعية في المنطقة.

جدول رقم (33) يبين رأي المبحوثين حول أسباب قصور التنمية الاجتماعية

المحلية(س38):

الانحراف المعياري (ح)	المتوسط الحسابي (م)	النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
0,16	2,47	63,10 %	65	تراخي المسؤولين (3)
		21,35 %	22	قلة المشاركة الشعبية (2)

		16	15,53 %	عدم وجود تعاون بين المسؤولين والمواطنين (1)
		103	99,98 %	المجموع

توضح البيانات أعلاه أن النسبة الغالبة من جمهور البحث ترى أن قصور التنمية الاجتماعية المحلية يعود إلى تراخي المسؤولين في المطالبة بما هو ضروري من مشاريع تنموية لصالح المنطقة بنسبة 63,10 %، ويعللون ذلك أن المشاريع التنموية تكون ممولة من طرف الدولة عبر هيئاتها المختلفة في الولاية، وأن المسؤولين المحليين وظيفتهم هي السعي لإبراز جوانب القصور في التنمية و أنواع المشاريع التي تنقصهم و تعاني منها منطقتهم، ويعطينا المتوسط الحسابي وصفا لتجمع آراء المبحوثين عند القيمة 2,47 ، في حين بلغ الانحراف المعياري 0,16 مما يفسر ضعف تشتت إجابات المبحوثين حول هذا الرأي. بينما يرى مجموعة من الباحثين تقدر نسبتهم ب 21,35 % أن قصور التنمية الاجتماعية في المنطقة لا يعود إلى المسؤولين فقط فيرون ضرورة مشاركة المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في وضع الاقتراحات والتعبير عن حاجاتهم الملحة لدى القائمين على المنطقة بشتى الوسائل المشروعة، ولكنهم يدركون في نفس الوقت أن كلامهم نظري فقط، فالسكان في المنطقة ليس لديهم الوعي لإدراك معنى المشاركة وكيفية القيام بها، كما لا يوجد قنوات اجتماعية تعمل بجدية لتغرس فيهم روح المشاركة، إذ أن كل فرد يفكر في نفسه فقط. كما نجد أن هناك من اعتبر أنه حتى ولو أراد المواطنون المشاركة في تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية (من خلال إنجاز مشاريع معينة) فإنهم لن يجدوا التعاون من طرف الحكومة، وذلك بنسبة 15,53 % ، سواء المعونة الإدارية أو المادية.

جدول رقم (34) يبين مدى مشاركة المبحوثين في الانتخابات المحلية (س39):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
97,08 %	100	نعم
02,91 %	03	لا
99,99 %	103	المجموع

تبرز قراءة الجدول رقم أن الغالبية من المبحوثين من أسر العينة يشاركون في الانتخابات المحلية بنسبة 97,08 %، وهي نسبة كبيرة ترى أن الانتخابات واجبا وطنيا يجب المشاركة فيه، بينما النسبة الباقية وهي نسبة ضئيلة تقدر بـ 02,91 % (3 أفراد من بين 103 مبحوث هم عينة البحث) لا يشاركون في الانتخابات المحلية، فاثان منهم مقاطعين بصفة دائمة للانتخابات وواحد لم يستخرج لنفسه بطاقة الناخب.

جدول رقم(35) يبين معايير المشاركة في الانتخابات لدى المبحوثين(س40):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
25 %	25	على أساس القرابة الدموية والعشائرية (4)
9 %	9	على أساس الكفاءة العلمية (3)
22 %	22	على أساس الكفاءة العملية (2)
47 %	47	أخرى تذكر (1)
100 %	100	المجموع

ترى نسبة 25 % من أسر العينة أن انتخابها يكون على أساس القرابة الدموية والعشائرية إذا كان من بين المترشحين أحد أقربائهم أو ينتمي إلى عشيرتهم، فإن الصلة الدموية والعشائرية تفرض عليهم أن يساندوا مترشحهم، كما أن ذلك يحفظ ماء وجههم أمام غيرهم من العائلات، فليس من المعقول أن يساندوا غريبا عنهم ويتركوا قريبهم. هذه النسبة التي لا يستهان بها تبرز عن نقص الوعي وبقاء مخلفات تقليدية بالية تعيق تحقيق الاختيار الكفؤ لمن يتولى أمور المجتمع المحلي. كما أن هناك نسبة معتبرة مقدارها 22 % تفضل أن يكون الاختيار على أساس الكفاءة العملية للمترشح التي تشهدا له خبرته الطويلة في ميدان العمل. بينما نجد نسبة قليلة من ترغب في اختيار المترشح على أساس الكفاءة العلمية، وقد علل المبحوثين ذلك أثناء المناقشات الحرة أن الخبرة العلمية قد لا تشهد للمترشح بكفاءته العملية ويفضلون لو اقترنت الصفتين معا. بينما أكبر نسبة وهي 47 %

من المبحوثين ممن اختارهم يكون حسب ما ذهبت إليه الأغلبية، وعلى أساس الحزب الذي يتبعه أغلب السكان والذي له شعبية في المنطقة (أي مجاملة للمترشح وليس ثقة فيه). إن القيادة الكفوة هي التي يكون لها القدرة على التأثير في الغير وتوجيه جهودهم نحو الأهداف المحددة، وإذا كان الاختيار على أسس غير موضوعية يكون ذلك من معوقات تحقيق التنمية بكل أشكالها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... الخ.

جدول رقم (36) يبين الطريقة التي تدفع السكان للمشاركة في التنمية الاجتماعية

المحلية (س41):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
34,95 %	36	لا بد من توعية الناس (4)
34,95 %	36	لا بد من تعاون الحكومة معهم (3)
48,54 %	50	تشجيع الاستثمارات المحلية (2)
33,98 %	35	توفير فرص العمل (1)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة من المبحوثين ترى أن الطريقة المناسبة التي تدفع السكان للمشاركة في التنمية المحلية هي تشجيع الاستثمارات المحلية بنسبة 48,54 % ، فهم يرون أن أغلبهم فلاحين وسيساعدونهم تشجيع استثمارات تناسب طبيعة مجتمعهم المحلي، كما يحبذون أيضا أن يكون هناك تشجيع لاستثمارات أخرى تفيد المنطقة. كما أنهم لم يهملوا باقي الاختيارات واعتبروها ضرورية كما تشير إلى ذلك نسبها المئوية المتقاربة، فيرون أن انتشار الوعي سيزيد من تبصر الناس بما يحتاجون وكيف يستثمرون بنسبة 33,98 %، ويرون أن يكون للدولة تعاون في ذلك بنسبة 33,98 % أيضا. ونتيجة لقلّة فرص العمل لدى الكثير منهم خاصة الشباب فإنهم رأوا ضرورة توفير فرص العمل كمجال آخر لمشاركة في التنمية للذين لا يودون أو لا يقدرّون على الاستثمارن وذلك بنسبة 33,98 %.

جدول رقم(37) يبين مدى الاستعداد لدى المبحوثين في إقامة مشاريع تنموية في المنطقة(س42):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
66,01	68	نعم
33,98	35	لا
99,99	103	المجموع

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نتبين أن أغلب المبحوثين من أسر العينة يرغبون في إقامة مشاريع في المنطقة إن سمحت لهم الظروف المادية أو حصلوا عليها كإعانات وذلك بنسبة 66,01 % ، إذ يرون أن ذلك قد يحسن من ظروفهم المادية وبالتالي الرفع من مستوى معيشتهم، وما قد ينجر عن ذلك من تغيرات اجتماعية، ومن ثم قد يساهمون تلقائيا في الدفع بعجلة التنمية محليا، بينما النسبة الباقية والتي تقدر بـ 33,98 % فإنهم لا يرغبون في إقامة مشاريع في البلدية لأن منهم من لا يرغب البقاء فيها ، والبعض الآخر لا يفكر في إقامة مشروع ما بل يفضل الحصول على وظيفة لكي يضمن لأسرته دخلا شهريا قارا.

جدول رقم (38) يبين نوعية المشاريع التي يطمح لها المبحوثين للنهوض بمستوى معيشتهم ومشاركتهم في التنمية الاجتماعية المحلية(س43):

الانحراف المعياري (ح)	المتوسط الحسابي (م)	النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
		66,17 %	45	مشروع فلاحي (4)

0,38	3,60	27,94 %	19	مشروع تجاري (3)
		05,88 %	04	مشروع خدمات (2)
		00 %	00	أخرى تذكر (1)
		99,99 %	68	المجموع

من خلال ملاحظتنا لإجابات المبحوثين في الجدول رقم (38) تبين لنا أن غالبية المبحوثين الذين يريدون إقامة مشروع ما في المنطقة يفضلون أن يكون المشروع فلاحياً، وذلك بنسبة 66,17 %، كما يلاحظ أن أغلب المبحوثين تمركزوا عند هذه الإجابة بمتوسط حسابي قدره 3,60 أي عند الدرجة (4) والتي تمثل الجواب الذي اتفق عليه أغلب المبحوثين، ويعبر عن ذلك مقدار تشتتهم الضعيف 0,38، وهذا يؤكد ما جاء في الجدول حيث أن أغلب المبحوثين يمتنون العمل الفلاحي ويريدون توظيف أموالهم أو ما قد يحصلون عليه من أموال في المجال الفلاحي. تليها نسبة 27,94 % ممن يرغبون في إقامة مشاريع تجارية وهذا حسب ميولاتهم أولاً، ولكون المنطقة ينقصها هذا النوع من المشاريع فبالتالي يمكن لهم النجاح في مثل هذه المشاريع. بينما هناك نسبة قليلة من أفراد العينة من يريدون الاستثمار في مجال الخدمات وقد حصروا هذا المجال في النقل والمواصلات.

جدول رقم (39) يبين أسباب عدم القبول على التفكير في إقامة المشاريع (س44):

التكرار (ك س)	النسبة المئوية (ن %)	المتوسط الحسابي (م)	الانحراف المعياري (ح)
21	60 %	2,47	0,16
11	31,42 %		
03	8,57 %		
35	99,99 %		

من خلال السؤال رقم (44) الذي طرحناه على المبحوثين، والذي تمحور حول الأسباب التي تمنعهم من إقامة مشاريع في المنطقة، تبين أن معظم إجاباتهم ذهبت إلى أن الأمور

الإدارية التي تتطلبها المشاريع تأخذ وقتاً طويلاً، بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية، كل ذلك يثبط من عزميتهم، ويستدلون في ذلك ببعض الأشخاص الذين يعرفونهم والذين أرادوا إنجاز مؤسسات مصغرة، ولم يتحصلوا عليها منذ وقت طويل. كما أن عملية الإعداد للمشاريع في حد ذاتها تتطلب إجراءات عديدة وتأخذ وقتاً طويلاً تجعلهم لا يحبذون التفكير في إنجاز المشاريع. ولقد اجتمعت إجابات المبحوثين عند متوسط حسابي قدره 2,47 % أي عند الدرجة (3)، والتي تعبر عن اتفاقهم حول هذا السبب، كما يوضح ذلك تشتتهم الضعيف بمقدار 0,16 . بينما نسبة أخرى تقدر ب 31,42 % ترى أن عدم الإقبال على عملية إنجاز المشاريع في المنطقة هو صعوبة الحصول على إعانة من طرف الدولة، فقد يطمح الأشخاص إلى إنشاء مؤسسات أو مشاريع كبيرة لصالحهم ولصالح منطقتهم، ولكن ذلك يتطلب أن تشاركهم الحكومة بتدعيم مادي ومعنوي (تسهيلات إدارية وغيرها). أما من عبروا عن عدم رغبتهم في إنجاز المشاريع فهم يمثلون نسبة 8,57 %.

جدول رقم (40) يبين رأي المبحوثين في الطريقة التي يمكن أن يشاركوا بها في

تحقيق التنمية الاجتماعية المحلية (س45):

النسبة المئوية (ن %)	التكرار (ك س)	
70,58	48	المشاركة بالمال (4)
35,29	24	المشاركة بالخبرة (3)
86,76	59	بالجهد العضلي (2)
14,70	10	في التخطيط (1)

بإطلاعنا على الجدول أعلاه ندرك أن هناك إقبالا من طرف المبحوثين على المشاركة في تنمية مجتمعهم المحلي كما تشير إلى ذلك النسب رغم أن أغلب الأسر من ذوي الدخل المتوسط والمحدود، حيث نجد أن نسبة 70,58 % من المبحوثين يودون المشاركة بالمال إذا أقيمت في المنطقة مشاريع للصالح العام تكون بمساهمات مالية من طرف السكان ويسيرونها ذوي خبرة من مجتمعهم المحلي، كما أدلى مجموعة من المبحوثين بنسبة 35,29 % أنهم مستعدين بالمساهمة بما يمتلكون من خبرة في مجال عملهم إذا تطلب الأمر، بينما نجد أكبر نسبة وهي 86,76 % ممن يرغبون بالمشاركة بجهدهم العضلي في عمليات

التشييد والإنجاز، أما أصغر نسبة وهي 14,70 % هم من أدلوا برغبتهم في المشاركة في التخطيط، إذ يرون أن ذلك أساس عملية إنجاز المشاريع، بحيث يكون لها فائدة منسجمة مع طبيعة المنطقة واحتياجاتها.

وصف وتحليل جواب السؤال رقم(46) حول المشاريع التي تنقص مجتمعه المحلي:

تبين من خلال مناقشتنا مع المبحوثين حول المشاريع التي تنقص البلدية بأنهم يلاحظون أن معظم المشاريع تنقص مجتمعهم المحلي وأنه حتى الموجود منها ليس كافياً، فهناك نقص في الاتصال من خطوط هاتفية وقلّة المواصلات والوكالة البريدية لا تفي بمتطلبات المواطنين، كذلك الأمر بالنسبة للخدمات الصحية، نقص المراق الخاصة بالشباب، تهيئة الطرق والشوارع، فرع للتكوين المهني، الكهرباء الفلاحية، توفّي الغاز الطبيعي، المساكن، المواد الغذائية، مقر للأمن في التجمع الثانوي، توفير مناصب شغل. إنهم يتطلعون لتوفير كل الاحتياجات التي تضمن المستوى اللائق للمعيشة، لكنهم في نفس الوقت يودون على الأقل أن يكون هناك كفاية فيما هو أشد ضرورة كالمياه الصالحة للشرب، والصحة والكهرباء الفلاحية.

وصف وتحليل جواب السؤال رقم(47) رأي المبحوثين حول الأسباب التي تعيق

التنمية الاجتماعية في مجتمعهم المحلي:

يرى المبحوثين من أسر العينة أن الأسباب التي تعيق التنمية الاجتماعية في مجتمعهم المحلي تكمن في تراخي السلطات المحلية وغير المحلية في الاهتمام بالمنطقة وتهميشها، أو قلّة حيلتهم في جلب المشاريع إلى المنطقة، عدم المبالاة من طرف أصحاب المصلحة الحقيقية (المواطنين) وانعدام مشاركتهم الإيجابية، التقصير وعدم تحمل المسؤوليات على أكمل وجه، والذي يعود إلى نقص الخبرة وسوء التسيير، بالإضافة إلى تفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وعدم وجود الثقة والتعاون بين السلطات والمواطنين، كما يقرّون بنقص الوعي والمعرفة. كما يرجعون الأسباب إلى التخلف الذي يحول دون فهم المشاكل المحيطة ومحاولة إيجاد الحلول لها، النزوح الريفي ونقص الخدمات في المنطقة الذي يجعل المواطنين يعيشون ظروف معيشية صعبة تحبطهم وتضعف من عزيمتهم.

5-3- نتائج الدراسة:

5-3-1- الإجابة على تساؤلات الدراسة

- الجواب على التساؤل الأول: كيف ساهمت مسيرة التنمية الوطنية في قصور

التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية ؟

بخروج الجزائر من سيطرة استعمارية طويلة تركت عدة اختلالات هيكلية، رفضت السياسة الليبرالية كمنهج لمسيرتها التنموية وتبنت المنهج الاشتراكي، الذي يعتمد على أسلوب التخطيط ومركزية القرارات، الذي كان غير ديموقراطي، حيث لا تشارك فيه المجالس الشعبية على المستويات المحلية ولا النقابات في المؤسسات.

وقد أولت في بداية الاستقلال الأولوية للقطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة)، للرفع من مستوى الإنتاج، وأثناء المخططات الثلاثية أعطت اهتماما للمجال الفلاحي كضرورة لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وسرعان ما غيرت اتجاهها للتصنيع في المخططين الرباعي الأول والثاني كاستراتيجية بناء قاعدة صناعية للدولة والذي أعطيت له أكبر الاستثمارات، وربطه بقطاع النفط والغاز. لكن بواذر الفشل ظهرت في ضعف المردودية والأداء التي كلفت الدولة، عجزا ماليا.

أما الجانب الفلاحي ومناطقه الريفية فقد شهد تطورا ملحوظا من خلال سياسة الثورة الزراعية، إلا أنها تركزت في المناطق الغنية نسبيا.

أما في المخططين الخماسيين الأول والثاني فساد نمط الإنفاق الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز في بداية الثمانينات، ثم تفاقم المشكل بصورة متسارعة منذ الأزمة النفطية سنة 1986، أدى ذلك إلى تقهقر الدخل الوطني، وارتفاع معدل التضخم والذي عجل بدخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق، وواكب ذلك دخول الجزائر أزمة سياسية وأمنية كان لهل الأثر على حدوث اختلالات في المجتمع. ثم تسارعت حلقة المديونية، وللخروج من الأزمة كان عليها اللجوء إلى الاقتراض الذي بموجبه وجدت الدولة نفسها منساقا في تيار العولمة وقبول شروطها. في سنة 1997 انخفض سعر البترول وتراجعت المداخيل، بالإضافة إلى خدمات الديون التي تمتص معظم المداخيل وبالتالي انخفاض الدائم لميزان المدفوعات، أدى ذلك مظاهر اجتماعية عدة مثل انتشار البطالة والندرة في المواد الاستهلاكية وانتشار الفقر.

وعليه يمكننا أن نستنتج أهم الأسباب التي أدت إلى قصور التنمية الاجتماعية في

المجتمعات المحلية، وخاصة الريفية إلى ما يلي:

هناك مبادرات للقطاع الفلاحي وتحسين الإنتاج والري في كل مرحلة إلا أنه لم يصاحبها تحولات عميقة بالقدر الذي يواكب التغيرات الاجتماعية ويلبي المطالب المتزايدة للجماهير، أي أن تحولات النمو الاقتصادي لم تكن بالموازاة مع تحقيق النمو الاجتماعي الذي بدوره يدعم النمو الاقتصادي. فقد ركزت على الشكل الخارجي للتنمية، وبصورة خاصة على النشاطات الاقتصادية ومستويات المعيشة وأنماط الاستهلاك وخاصة في المناطق الحضرية، دون الوصول إلى جوهر التنمية ألا وهو الإنسان وبناء شخصيته بشكل متوازن على الصعيد الجسدي والروحي أي تحقيق احتياجات الإنسان الأساسية على المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية دون أن تغطي ناحية على ناحية أخرى.

الاعتماد المفرط على مصدر تمويل واحد أوقع الدولة في مصيدة المديونية، التي تؤثر على مداخل الدولة وبالتالي على تنمية المجتمعات المحلية بما فيها المناطق الريفية. بانتهاجها النهج الاشتراكي فإنها اعتمدت المركزية كأسلوب للتخطيط. وبالتالي توجيه إدارة التنمية المحلية التي سببت ببطء التنمية في المجتمعات المحلية.

كذلك فإن محاولات النمو الاقتصادي لم تكن بالموازاة مع النمو الاجتماعي، فالعراقيل والتعثرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني نتيجة عوامل خارجية من ناحية، وغياب استراتيجية تنموية واضحة كان له الأثر على التصير في الجانب الاجتماعي للتنمية الوطنية.

- الجواب على التساؤل الثاني: هل معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي

ناتجة عن قصور برامج التنمية المحلية المخصصة للريف؟

من خلال نتائج المقابلة التي كانت مع بعض المسؤولين والقائمين على التنمية المحلية تبين لنا أن عملية الإعداد للمشاريع التنموية في المجتمعات المحلية هي عملية سنوية تعتمد

على التمويل السنوي الذي تخصصه الدولة للمجتمعات المحلية على اختلاف تمايزها، كما أنها لا تعتمد على تخطيط مسبق أو استراتيجية وطنية بل تنجز كل سنة بعض المشاريع هنا وهناك حسب الغلاف المالي، وهي مشاريع متعلقة في أكثر الأحيان بجوانب محددة) الصحة، التعليم، المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وتهيئة الطرقات)، ويعزى ذلك أن الطلب عليها متزايد بتزايد عدد السكان، كما أن الغلاف المالي لا يسمح بالنظر في كل الاحتياجات لذلك يتم التركيز على الأكثر أهمية، والتي بدورها لم تصل إلى تحقيق الكفاية منها للسكان، كما أن المساهمات المحلية للبلديات ضئيلة بسبب نقص العائدات المحلية وقلة الاستثمارات (عائدات بلدية عين ناقة ضعيفة لأنها لقلة النشاطات فيها). أما بالنسبة لتعدد الإجراءات وضعف معدلات الأداء فيكمن في النقص في المؤسسات المتخصصة في إنجاز بعض المشاريع، كما أن ضعف الأداء يكمن في قلة اليد العاملة التي تدير المشاريع، فهناك عدة هياكل مبنية مثل قاعات العلاج المغلقة أو المركز الصحي في بلدية عين الناقة الذي تنقصه القوى البشرية التي تديره) ووجود مدرسة مبنية وغير مستغلة لأن موقعها المتطرف في الطريق الذي يربط البلدية بالتجمع الثانوي جعلها غير مستغلة، وهذا يدل على قصور البرامج التنموية من ناحية التخطيط. بينما هناك غياب تام لعملية تقويم المشاريع الذي يسمح لنا برؤية ما تتحقق وإلى أين نذهب، فذلك يجعل الأعمال أكثر فعالية ويساعد على وضع خطط للمستقبل.

إن ضعف السياسات المسطرة للبرامج التنموية يعتبر من أم المعوقات التي تحول دون توجيه الجهود والموارد نحو تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي.

- الإجابة على التساؤل الثالث: هل هي معوقات تتعلق بعوامل داخلية كامنة في

المجتمعات المحلية الريفية ؟

من خلال النتائج التي تم استخلاصها من تفريغ بيانات استمارة المقابلة، توصلنا إلى

ما يلي:

أن أغلب الأسر في البلدية من ذوي الدخل المتوسط أو المحدود، كما أن معظمهم أميون ولا يتحصلون على كفايتهم من الحاجات الأساسية، يقطنون في مساكن أغلبها غير مهينة وضيقة لا تتماشى وعدد أفراد الأسرة الكبير، كما أن الكثير منها ينقصها التجهيزات الضرورية خاصة مياه الشرب والكهرباء، بالإضافة إلى ذلك فالبلدية تفتقر إلى معظم الخدمات المتصلة بحياة هؤلاء الأسر. فهناك تردي الخدمات الصحية التي تعد مؤشرا هاما لرفاهية المجتمع وعنصرا من عناصر تقدمه، كذلك هناك نقص في المرافق التعليمية والتي تعد عائقا أمام استثمار الجهود البشرية أفضل استثمار، وغير ذلك من الخدمات المتعلقة الحياة اليومية للسكان ويعملهم الفلاحي الذي يعتبر المهنة السائدة في المنطقة والذي بالرغم من برنامج الدعم الفلاحي الذي استفاد منه الكثير من الفلاحين بشهادة سكان المنطقة إلا أن الاستفادة لم تشمل جميع الفلاحين لعوامل عديدة، ومع ذلك فالفلاح لا يزال يعاني من مشكلات عديدة تتصل بعمله مثل الكهرباء الريفية، هذا الوضع الذي ينعكس على سوء أحوالهم الاقتصادية وبالتالي سوء أحوالهم المعيشية. لقد أسفرت النتائج عن اتجاه عام يعبر عن تدني مستوى الخدمات في مجتمع البحث، لذلك فمن الطبيعي أن يتصاعد إحساسهم بهذا النقص، لذلك فإن ضرورة توفير الخدمات الاجتماعية في المجتمع المحلي خاصة الريف الذي عانى كثيرا من نقص الخدمات فيه تمثل أساسا في تغيير نواحي الحياة في المجتمع إنسانية كانت أو مادية، والذي يدعو إلى إحساس الفرد بولائه لمجتمعه أو ارتباطه به، كما تساعد الأفراد والأسر على تحقيق أعلى درجات ممكنة من الرفاهية الاجتماعية التي تؤثر بدورها على حياة الفرد والأسرة والمجتمع ككل وتوفر الرغبة في التطور، فتأهيل وتكوين الأفراد في مقدرتهم الفكرية والجسدية خدمة لمجتمعهم ولا يتأتى ذلك إلا بتوفير الخدمات الضرورية لهم، وتحسين وتنمية مستويات الخدمات القائمة.

كما أسفرت النتائج الخاصة ببعض العادات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عن وجود بعض العادات القديمة والسيئة التي قد تتسبب في إعاقة التنمية الاجتماعية مثل عدم السماح لخروج المرأة من قبل الكثيرين مما، الأمر الذي يمنع الاستفادة من طاقات هائلة في المجتمع، كذلك الأمر بالنسبة للوقت الضائع الذي لا يستفاد منه، كما يوجد من لا يسمح للفتاة بمواصلة التعليم أو التكوين خارج المنطقة، نقص المادة الإعلامية الهادفة التي تشجع على اكتساب المعرفة وتساعد على نشر الوعي، بالإضافة إلى صعوبات إدارية وعادات اقتصادية سيئة مثل الرشوة واللامبالاة التي تعرقل جهود المواطنين، نقص الادخار، سوء

الأحوال الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالعمل من قلة مناصب الشغل وقلة التسهيلات لذلك، الاستعداد للنزوح الريفي كلما سمحت الظروف، وفي هذا أكد أحد المسؤولين في المنطقة أن حوالي 60% من الأسر قد نزحت في السنوات الماضية. ومع هذا فهناك بعض العادات الجيدة التي أسفرت عنها النتائج مثل عادات التداوي والحفاظ على الصحة، والاستعداد لاستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج والمشاركة في التنمية المحلية بالرغم من أن المنطقة تعاني قصورا واضحا في شتى المجالات كما بين ذلك تحليل البيانات والذي يرجعه مجتمع البحث إلى تقصير القيادات المحلية، وفي نفس الوقت يرون ضرورة المشاركة الشعبية، وهم مستعدون لذلك بشتى الطرق، على أن يتم ذلك بنشر الوعي وتوفير فرص العمل والتعاون بين الحكومة والمواطنين.

وعليه يمكننا القول أن نقص الخدمات الاجتماعية وشيوع بعض العادات الاجتماعية والاقتصادية المعوقة، بالإضافة إلى سوء الأحوال الاقتصادية مع قلة توفير قنوات للمشاركة الشعبية وتوجيهها والاستفادة منها تعد عوامل داخلية هامة تعوق الاستثمار في الموارد البشرية والمادية في المجتمعات المحلية الريفية، والتي تعتبر من أساسيات تحقيق التنمية الاجتماعية فيها.

5-3-2- البحث الراهن والدراسات السابقة:

معوقات التنمية الاجتماعية متعددة، كما تختلف في درجة تأثيرها من مجتمع إلى آخر وهذا حسب درجة تخلفه وإمكانياته المتاحة وسياسات التنمية المطبقة فيه، لكن لا أحد لا ينكر أن الأمية من أكبر العوائق التنموية الاجتماعية في البلدان النامية لما لها من صلة

بانخفاض معدلات التنمية فيها خاصة في المناطق الريفية التي تنتشر فيها هذه الظاهرة بصورة ملحوظة نتيجة عوامل اجتماعية من جهة واقتصادية وتخطيطية من جهة أخرى. كما أن غياب دور علم الاجتماع في المساهمة الميدانية في البحث عن معوقات التنمية الاجتماعية ومن ثم محاولة تجاوزها، يعتبر معوقاً هاماً يحول دون تحديد الرؤية الواضحة لمشاكل التخلف السائدة في البلدان النامية ويجعلها تعتمد في ذلك على النماذج الغربية التي أثبتت عدم تطابقها مع الواقع الاجتماعي لهذه البلدان وأوقعها في حلقة مفرغة من التبعية، كما أن غياب الرؤية السوسولوجية للواقع التنموي في البلدان النامية يؤدي إلى عدم الوصول إلى تشخيص دقيق للمعوقات التي تعترض تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للمجتمعات النامية بكافة مجتمعاتها المحلية.

إن معوقات التنمية سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية... الخ، إنما هي معوقات تحول دون تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، وتمس كافة مجتمعاته المحلية، إلا أنه قد تختلف طبيعتها ودرجة تأثيرها من مجتمع محلي إلى آخر، وهذا حسب طبيعة تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي السائد فيه، هذا الأمر يتطلب عند دراسة معوقات التنمية في المجتمع المحلي مراعاة الخصوصية المحلية له، وهذا من أجل الوقوف على طبيعة تلك المعوقات ثم محاولة تشخيصها في إطار المجتمع ككل، لأن التنمية عملية متكاملة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب، فلا يقصد بالتنمية أنها عملية اقتصادية بحتة، فمشكلات أي مجتمع مترابطة متشابكة في جميع جوانبها ومن ثم فلا يجوز إهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية... الخ، كما لا يجوز تركها خارج التحليل في البداية ثم إدخالها كإضافة هامشية لإعطاء مظهر شمولي للتحليل، فلا يجوز إذن تصور عملية التنمية إلا كعملية اقتصادية اجتماعية سياسية على نحو شامل ومتكامل.

5-3-3- النتائج العامة للدراسة:

تعتبر التنمية الاجتماعية العملية والوسيلة والغاية التي تحقق طموحات المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة في كافة قطاعاته (حضر، ريف، صحراء)، إلا أن الريف هو أكثر المناطق التي تعاني قصور التنمية الاجتماعية فيها ويعترض ذلك مجموعة من المعوقات الخارجي

والداخلية. فالمجتمع الجزائري يعاني من أزمة اقتصادية انعكست على كافة المجتمعات المحلية، هذه الأزمة هي نتيجة تضافر عوامل خارجية كالعولمة والمديونية والتبعية، بالإضافة إلى عوامل داخلية تتعلق بغياب استراتيجية أو تخطيط واضح يحدد سبل تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة. كم أن هناك عوامل داخلية لها الأثر الكبير في إعاقة التنمية على المستوى المحلي.

لقد تبين من خلال هذه الدراسة المتواضعة والتي تمت في إحدى المناطق الريفية بولاية بسكرة، أن معوقات التنمية الاجتماعية في المنطقة تكمن في تضافر كل من العوامل الخارجية والداخلية. لقد أثرت مسيرة التنمية الوطنية في قصور التنمية الاجتماعية في المنطقة نتيجة الاهتمام بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، كذلك الأزمة الاقتصادية التي ينتقل ثقلها إلى هذه المناطق من ناحية نقص توجيه وتمويل البرامج التنموية فيها. كما أن البرامج المحلية تعاني نقص التخطيط الذي يوازن بين الحاجيات والإمكانات، بالإضافة إلى عواما داخلية تمثلت في انعدام المشاركة الشعبية التي تنجم عن نقص الوعي وشيوع بعض العادات المعرقلة من جهة والظروف السيئة التي يعيشها المواطن من جهة أخرى.

إن جهود التنمية في الريف لم يأت ثمارها نظرا لضخامة درجة التخلف والإهمال^(*)، وكذلك افتقاد سكانها لعناصر النفوذ والقوة التي تمكنهم من المطالبة بنصيبهم العادل في برامج ومشروعات التنمية، مع العلم أنه قد لا يمكن تكرار المرافق في كل قرية نظرا لضخامة تكاليفها، لكن من الضروري توفير العناصر الأساسية التي تضمن الحد المعقول من ضروريات الحياة العصرية.

تمثل المعوقات الخارجية حلقة دائرية تحيط بالمعوقات الداخلية وترتبط معها ارتباطا وثيقا، ومع هذا فالاهتمام بالمعوقات الخارجية قد يجعلنا ندور في حلقة مفرغة دون الوصول إلى تشخيصها تشخيصا دقيقا يسمح بالوقوف على أسبابها ومعالجتها، بينما معالجة المعوقات الداخلية سيكون بمثابة الدينامو المحرك الذي يجعلنا نواجه المعوقات الخارجية ونضيق من دائرة تأثيرها.

(*) أنظر الملحق رقم(6)، إحصائيات دولية حول واقع الريف في الدول النامية.

إن هذا يفرض علينا ضرورة التنمية من أسفل، والتي تعتمد على الجهد البشري والإمكانات الذاتية وعملية مراجعة للثغرات التي تعوق تحقيق التنمية الشامل للمجتمع، وهذا كاستراتيجية تفرض نفسها في ظل المعوقات الخارجية التي يزداد تأثيرها يوماً بعد يوم.

مما سبق، ومن خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة المتواضعة يمكننا إدراج بعض التوصيات أو الملاحظات التي تفرض نفسها بغية تذليل العقبات التي تعترض تحقيق التنمية الاجتماعية في مجتمعاتنا المحلية، وهي:

محاولة دراسة وتقييم الأوضاع السائدة في المجتمعات المحلية بعمق، لمعرفة الإمكانيات المحلية البشرية والمادية، والاستعانة بذوي الخبرة العلمية (باحثين) والعملية (المسؤولين المحليين)، والمشاركة الشعبية، وهذا يسمح بإعداد خطة للتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية والنهوض بها.

- توفير الحد الأدنى من الخدمات الضرورية للسكان في كافة المجتمعات المحلية، مع توفير البدائل الممكنة في حالة استحالة تكرار المرافق في كل المناطق، وهذا كعامل مشجع على المشاركة الإيجابية من قبل السكان.

- السعي إلى القضاء على الأمية من جذورها بكافة الوسائل، فالجهل يقتل الوعي الاجتماعي والسياسي قتلاً ويظل الباب مفتوحاً للاستغلال والرشوة والفساد دون حسيب أو رقيب. وجهل المرأة أشد بلاء، ومن الواجب أن لا يفوتنا الاهتمام بتعليم الكبار بشتى الطرق، إما في مراكز ثقافية خاصة أو في المدارس بعد انتهاء فترة تعليم الصغار، ويمكن استخدام الجوامع فيما بين أوقات الصلاة وكذلك المدارس المسائية وفي الأجازات الصيفية والمكتبات العامة والمكتبات المتنقلة ومعالجة نظم التعليم بطريقة تدعم الجهود التنموية.

- توفير وسائل الاتصال واستغلالها بأفضل الطرق التي تساعد على نشر القيم الدافعة للتنمية، وفي نفس الوقت تشير إلى ضرورة التخلي على بعض القيم المنتشرة والتي تعرقل قيام مبادرات تنموية.

وأخيراً فتصوري أن نجاح أو فشل عمليات التنمية في الريف يعتمد إلى حد كبير على مدى استخدام أسلوب أفضل وأوفق في إدارة هذه العمليات، وإن إدارة التنمية إدارة مشتركة بين الأهالي والحكومة يمكن أن تؤدي إلى نجاح الخطط التنموية مع ضرورة توافر بقية الظروف الموضوعية والإمكانات الأساسية اللازمة للتنمية.

وتجدر الإشارة أن هذه الدراسة استفادت من التراث السوسيولوجي فيما يتعلق بنظريات التنمية واتخاذها إطارا مرجعيا موجهها للدراسة، وقد تبين أن علماء الاجتماع لم يختلفوا على مستوى الفكر النظري فيما بينهم حول مفهوم التنمية كحقيقة لا بد منها وإنما جاء اختلافهم حول تفسير طبيعة العوامل التي تؤدي إلى التنمية ومعوقاتهما فمنهم من يركز على العوامل الداخلية (الاتجاه التحديثي)، ومنهم من يركز على العوامل الخارجية (الاتجاه الراديكالي)، ولسنا هنا في موقف النقد بل الاستنتاج، فمن خلال الاتجاه العام للدراسة نظريا وميدانيا اتضح لنا أن الاهتمام بمدى كفاءة المحاولات النظرية السوسيولوجية المعنية بقضايا واقع التنمية والتخلف في الدول النامية يعد مقدمة ضرورية لأي دراسة تجرى عن هذا الواقع. لقد تبين لنا من خلال استعراض بعض ما جاء في التراث السوسيولوجي حول قضايا التنمية أن ثمة ركيزتان للاتجاهات التحديثية هما النمو الاقتصادي والتصنيع، ولقد أثبت الواقع أن النمو الاقتصادي عملة صعبة خاصة في الظروف التي يعيشها شعوب ودول العالم النامي (الجزائر واحدة من بين هذه الدول بكافة مجتمعاتها المحلية) لأن تراكم رأس المال بالطريقة التي حدثت في أوروبا لن يتكرر، فالدول الأوروبية استعمرت كثيرا من الدول غير الأوروبية، وجعلت منها مصدرا للمواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة، لذلك من الضرورة أن تعتمد الدول النامية على الجهد البشري والعمل الجماعي ونقل من اعتمادها في التغيير والتنمية من تراكم رأس المال والذي لن يأتي إلا من معونات تسبب الديون الخارجية بسبب الشروط التجارية غير المتكافئة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف. كما لا يمكن تحقيق الأهداف المتعلقة بالتقدم إلا إذا وجد مفهوم سليم للتنمية ينطلق من تغيير الدعائم الداخلية اللازمة والخاصة بكل بلد ويشمل نمو القطاعات الأساسية في مجموعها، مثل هذا الإجراء لا يمكن فصله عن إجراء آخر ذي طابع اجتماعي ينطوي على رفع مستويات العمالة إلى الحد الأقصى وإعادة توزيع الدخل، وإيجاد حلول شاملة للمشكلات الحيوية مثل الصحة والتغذية والإسكان والتعليم، ويبدو جليا أن هذه الأهداف لا يمكن تطبيقها بغير إسهام واع ديموقراطي من جانب الجماهير، وهذه العوامل الأساسية في أي جهد قومي يستهدف تحقيق تنمية ديناميكية وفعالة ومستقلة، وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية التي تدعم النمو الاقتصادي وتبقيه.

إن البحث عن نظرية في التنمية مستمر حتى يومنا هذا، وما تجدر الإشارة إليه أن محاولة تطوير النظريات الكلاسيكية والمحدثة التي لم توضع أصلا من أجل التنمية، لتتاسب الأوضاع والمتطلبات التنموية الشمولية في أي منطقة في العالم، لن يؤدي إلا إلى تصاعد

أزمة العلم والمجتمع، فمن الضروري إجراء دراسات نابذة من واقع المجتمع ومشاكله الراهنة والتحفز أمام هذا الكم الهائل من النظريات الغربية ومشروعات التنمية النمطية والتي لم يؤدي تطبيقها في الدول النامية إلا إلى مزيد من التخلف والتبعية، لذا فإعادة النظر في مسألة التنمية في دول هذا العالم بغية التوصل إلى نماذج نظرية قابلة للتطبيق تبتعد عن النمطية، وتكون ملائمة للظروف الراهنة و مترجمة للاحتياجات الفعلية في ظل فكر جديد يخرج عن إطار التبعية والتقليد.

إن الدراسة الحالية فرضت نفسها نتيجة الوضع السائد في المجتمع، حيث أنه بالرغم من الجهود التنموية في المجتمع، إلا أن هناك قطاعات عريضة من المجتمع لا تزال تعاني أوضاعا لا تتماشى ومتطلبات التنمية الحقيقية، لكن مثل هذه الدراسة تحتاج إلى الأخذ بكافة جوانب التنمية ومعوقات وكذا كافة مجالاتها، لأن الرؤية الشاملة هي التي تحدد بدقة تلك المعوقات المتداخلة وتسمح بإعداد الخطة الناجحة لتجاوزها. مثل هذا الأمر يحتاج إلى جهد ووقت وإمكانيات جمة. لذلك حاولت هذه الدراسة المتواضعة حصرها في مجال الريف باعتباره أكثر المجتمعات المحلية معاناة من قصور التنمية الاجتماعية من جهة.

لذلك فهذه الدراسة تطرح عدة قضايا يمكن دراستها، فمعوقات التنمية الاجتماعية لا تشمل المناطق الريفية فقط، كما أن الوضع السياسي في المجتمع له دور كبير في إعاقة التنمية الاجتماعية في كافة المجتمعات المحلية، وأيضا يلعب الوضع الاقتصادي دورا حاسما في الجهود التنموية نظرا للعلاقة الوطيدة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كذلك يتطلب الأمر البحث في المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية وطنية مستقلة تعتمد على استغلال كافة الموارد المادية والبشرية، وهذا يتطلب وجود مناخ اجتماعي يتوفر فيه قيم دافعة نحو التغيير ويستبعد كل القيم التي تعيق الجهود التنموية.

خاتمة

إن أهم وظائف علم الاجتماع هي دراسة مشكلات المجتمع بهدف الوصول إلى أسباب هذه المشكلات لإتاحة الفرصة لإيجاد الحلول المناسبة لها. لهذا يرى علم الاجتماع أن البلاد النامية (من بينها الجزائر) أحوج من غيرها إلى برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ذلك أن التنمية لا تهتم بجانب واحد فقط، بل من الضروري تكامل كل الجوانب، لذلك كانت هذه الدراسة المتواضعة تهدف إلى محاولة وصف وتشخيص المعوقات التي تحول دون تحقيق

التنمية الاجتماعية بغية الوصول إلى وضع إطار ملائم لتحقيقها. ولقد كانت الدراسة في إحدى المجتمعات المحلية كروية سوسيولوجية ترى بأن التنمية على المستوى القومي تتطلب تحقيق التنمية على المستوى المحلي، واستغلال كافة الموارد البشرية والمادية المحلية في ذلك، فليس من المعقول الاعتماد على الموارد المادية وحدها ومن مستوى مركزي فقط، ولن يتأتى ذلك بدون الإعداد الجيد للقوى البشرية وتحقيق التنمية الاجتماعية وإزالة معوقاتها في المجتمعات المحلية ومراعاة الخصوصية المحلية لها لأنه هناك العديد من أنواع المجتمعات المحلية في المجتمع، وقد كانت الدراسة في الريف كأحد المجتمعات المحلية السائدة في ولاية بسكرة وفي المجتمع الجزائري ككل، محاولة للوصول إلى إيجاد سبل لاستغلال الطاقات البشرية والمادية في المجتمع بطريقة تسمح بإيجاد أنواع أخرى من المصادر التي تعين على تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة.

ومن هذا المنطلق يجب توفير بعض الشروط لذلك، مثل:

- يجب الأخذ بالجوانب الاجتماعية بنفس الأهمية التي تؤخذ بها الجوانب المادية، مع ضرورة اتساق النشاط مع الحاجات الأساسية للمجتمع بوضع خطة لزيادة الإنتاج ونشر الخدمات التي تؤهل القوى البشرية للعمل بغية توفير الحوافز الإيجابية لدى الأفراد للمشاركة في التنمية، إذ أن تطور الخدمات الاجتماعية يلعب دوراً حيوياً في دعم المجتمع المحلي لأن التنمية من أسفل بفضلها يمكن تأمين الاكتفاء الذاتي كخطوة أولى لتعميم آثار ذلك على مجمل عمليات التنمية في البلاد.

- تشجيع المشاركة الشعبية الإيجابية حجماً ونوعاً بما في ذلك المرأة والشباب، وتحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين وتأكيد استمرارها وتنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بدور أكبر فاعلية وإيجابية.

- تتحقق التنمية بتميزها عن التجارب التنموية في البلدان الأخرى بما يتلاءم مع سمات المجتمع وأساسه الحضاري وطبيعة الموارد المتوفرة فيه، كما يتم أيضاً بتحقيقها الاستقلال الاقتصادي عبر السياسات المتبعة بالشكل الذي يفك تبعيتها للبلاد بالدول المتقدمة.

- حدوث تغيير جوهري في طرق التفكير السائدة وأسلوب العمل والسلوك والاتجاهات القيمية السائدة في المجتمع، كما يقتضي تغييراً في عديد من المنظمات الاجتماعية والاقتصادية، و يجب أن يكون هناك إرادة للتنمية التي تتكون من عناصر ثلاث أساسية أولها:

الوعي بقضية التنمية وأبعادها، وثانيها: ضرورة القضاء على التخلف وثالثها: الوعي بالأساليب والأدوات المصاحبة أو القناعات بضرورة التغيير.

- توفير الجهود المتناسقة وتوفير المساعدات الحكومية والتوسع فيها كما ونوعا، وأن تضع في اعتبارها مسؤولية الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع والأبعاد الوظيفية التي تربطه بالمجتمع الكبير، فضلا عن دور الحكومة وسلطات المجتمع المحلي في عملية التنمية.

و أخيرا أختتم هذه الدراسة المتواضعة ببعض الحكم التي أدلت بالعمل على السعي لتحقيق التنمية:

إن مشكلة أي شعب هي في جوهرها مشكلة حضارية ولا يمكن لشعب أن يفهم مشكلته ما لم يرتفع بفكره إلى الأحداث الإنسانية وما لم يتعمق في فهم العوامل التي تبني الحضارات أو تهدمها.

مالك ابن نبي

إن علم الاجتماع لا يساوي أو يحتاج إلى ساعة واحدة من العناء إذا لم يساعد على حل المشكلات الاجتماعية.

إميل دوركايم

إذا أعطيت سمكة لرجل فقير فقد عشيته ليلة، وإذا علمته كيف يصطاد السمكة فقد عشيته كل ليلة.

مثل صيني

ويل لشعب يأكل مما لا يزرع، ويلبس مما لا يخيط، ويشرب مما لا يصنع، يساس ولا يسيس.

جبران خليل جبران